المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها في توفير فرص عمل لخريجات التربية الأسرية والاقتصاد المنزلي (علوم الأسرة) في الجامعات السعودية

د. مدنية حامد أبو عوف

كلية التربية - جامعة طيبة

المملكة العربية السعودية

المستخلص

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على مجالات المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي يمكن أن تعمل فيها خريجات التربية الأسرية والاقتصاد المنزلي في الجامعات السعودية، والتحديات، والمشكلات،والصعوبات التي تواجه خريجات الجامعة، والتسهيلات التي يمكن تقديمها لهن .

استُخدِم المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة ، وصممت استبانة للتعرف على آراء عينة الدراسة في المشاريع الصغيرة ،والمتوسطة ،والتحديات ،والمشكلات ،والصعوبات التي تواجه خريجات الجامعة ، والتسهيلات التي يمكن تقديمها لهن ، و لحساب ثبات أداة الدراسة استخدم معامل ثبات (ألفا كرنباخ).

اشتملت عينة الدراسة على (77) طالبة من طالبات التربية الأسرية . وكان من أهم نتائج الدراسة ما يلي :

- توجد علاقة ارتباطيه موجبة بين مهنة الزوج ، ومستواه التعليمي ومجالات المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي يمكن أن تعمل فيها خريجات التربية الأسرية والاقتصاد المنزلي حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (ر) (911.) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (001.).
- توجد علاقة ارتباطية موجبة بين إجمالي الاستبانة وكل محور من محاورها في مجالات المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي يمكن أن تعمل فيها خريجات التربية الأسرية والاقتصاد المنزلي (حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (ر) (766. ،824. ،892. ،742.) على التوالي ، وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (001.) لكل محور من محاورها على الترتيب .
- لا توجد فروق دالة إحصائيا بين متوسطات الطالبات المتزوجات، وغير المتزوجات في كل محور من محاور الاستبانة،وفي إجمالها في اتجاهاتهن نحو مجالات المشاريع الصغيرة التي يمكن أن تعمل فيها خريجة التربية الأسرية . حيث بلغت قيمة (ت) (549-. ،950-. ،972-. ،471-. ،1,254-) على التوالي وجميعها غير دالة .
- لا توجد فروق دالة إحصائيا بين متوسطات الطالبات المنجبات وغير المنجبات في كل محور من محاور الاستبانة ، وفي إجمالها في اتجاهاتهن نحو مجالات المشاريع الصغيرة التي يمكن أن تعمل فيها خريجة التربية الأسرية . حيث بلغت قيمة (ت) (1,280-، 1,289-،1,054-،1,163-،1,365-) على التوالي وجميعها غير دالة .

كما خرجت الدراسة ببعض التوصيات ، ومنها: -

- إطلاق مبادرات جادة لإصلاح النظام التعليمي ، بحيث يتم توجيه المناهج الدراسية في مراحل التعليم الثانوي (التوجيهي ، والمهني)، والجامعي ، نحو الاهتمام بالمشروعات الصغيرة ، وذلك في مختلف التخصصات العلمية بصفة عامة وفي تخصص التربية الأسرية وعلوم الأسرة بصفة خاصة ، من أجل رفع مستوى مهارات الطلاب والطالبات ؛ بحيث يتم توجيههم نحو مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، في إطار إيجاد فرص عمل بدلا من التوجه للعمل في المؤسسات والأجهزة الحكومية .
- وضع رؤية وإستراتيجية تساعد وتمكن خريجة التربية الأسرية ، وخريجة كلية علوم الأسرة من إنشاء وإدارة مشروعها بنفسها.

المقدمة :

تُعدّ المشاريع الصغيرة هي قلب الاقتصاد في المملكة العربية السعودية ، وما تملكه النساء من هذه المشاريع هو نبضات هذا القلب ، فهذه المشاريع الصغيرة من أهم دعائم التنمية الصناعية السعودية ، وهي الخطوة الأولى للدخول في عالم المال والأعمال والتجارة، التي تتيح للمرأة فرصة العمل، وتتيح لها فرصة تحقيق الذات والإنجاز في المجتمع؛ فهي تسهم في تحسين أوضاع المرأة وأسرتها الاجتماعية و الاقتصادية . وفي هذا الصدد تهدف خطة التنمية الثامنة في المملكة العربية السعودية إلى انطلاقة جديدة للمسيرة الإنمائية، بالتوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة، لذا فقد اعتمدت وزارة الاقتصاد والتخطيط لتحقيق هذا التوجه أهدافاً عامة محددة من بينها: تحسين إنتاجية الاقتصاد الوطني وتعزيز قدرته التنافسية، وتهيئته للتعامل بمرونة وكفاءة أكبر مع المتغيرات والمستجدات الاقتصادية على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية، وتطوير منظومة العلوم والتقنية، والاهتمام بالمعلوماتية، ودعم وتشجيع البحث العلمي والتطوير التقني لتعزيز كفاءة الاقتصاد الوطني، ومواكبة التوجه نحو اقتصاد المعرفة ، وتنمية القوى البشرية ورفع كفاءتها، وزيادة مشاركتها لتلبية متطلبات الاقتصاد الوطني.(وزارة الاقتصاد والتخطيط ، 2010م) حيث أكد (بان كي مون ، 2010) أن عام 2010م هو "عام التنمية" ، وأن من أهداف الألفية لتقليص الفقر في العالم حتى عام 2015 ؛ الاستثمار في التنمية من أجل التعليم والصحة، والأمن ،والحياة ، والأسر في كل العالم .

وتعتبر الجامعة مطالبة بالمشاركة في تنمية القوى البشرية ، وذلك بتوفير برامج التعليم الملائمة لمتطلبات العصر ، وتحديثها المستمر بالصورة التي تجعلها مستوعبة للمستجدات العلمية والتقنية . وحيث إن المرأة تشكل نصف المجتمع، وإذا لم تشارك في عملية التنمية: فسيوجد حتماً خلل في اقتصاد الدولة. والحكومة السعودية - متمثلة في خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود – حفظه الله (مجلس الشورى كلمة: خادم الحرمين –حفظه الله - 1432هـ) ترفض تهميش دور المرأة في المجتمع السعودي ، في كل مجالات العمل ، وفق الضوابط الشرعية. فمن حق المرأة ممارسة ما يتناسب مع طبيعتها من أعمال في موقع العمل الملائم سواء أكانت صاحبة مشروع أم عاملة بأجر،وسواء أكانت تعمل خارج المنزل أم تمارس نشاطا ،أو حرفة في منزلها تفيدها وتدر عليها المال.

ويعد منهج التربية الأسرية تخصصاً يؤلف منظومة متناسقة بين المرأة والأسرة والعمل. ولأن تعليم المرأة هو ضرورة باعتبارها نصف المجتمع - لما لتعليمها من انعكاسات إيجابية على سرعة العملية التنموية اجتماعياً واقتصادياً - ، وهو مطلب دولي تتبناه المجتمعات المتقدمة وتنادي به المنظمات والهيئات الإنسانية الدولية مثل : مؤتمر تسليم المرأة في أفريقيا عام 2010م . (Women Deliver Conference ، 2010) ومؤتمر القمة عام 2010م.

(بان كي مون ،2010م) وكلها تركز على ضرورة الاهتمام بتعليم الفتيات والنساء ، وكذلك الإستراتيجية العربية لتعليم الفتيات التي تقوم على إطار فكري ، يركز على حق المرأة في التعليم والعمل ،وهو حق لا تجوز المنازعة فيه، إلا إذا كان بهدف توفير المزيد من فرص التعليم والعمل أمامها ، مما يجعلنا نجزم بضرورة تعليم الفتاة التي هي : أم، وشريك فاعل في الأسرة،عملا بمقولة "علم أماً تعلم أسرة". إذاً يفترض أن تنطوي العملية التعليمية على مناهج مكيفة لتطلعات الفتيات والنساء، تلبية لسعيهن إلى الحصول على مزيد من العدل، وحاجتهن إلى المشاركة الفعالة في محيط الأسرة، وعلى المستوى الاجتماعي والاقتصادي ، وفي الحياة العامة.(حسام الدين ، 2002) لذا فعلى الجامعات أن تفتح أبوابها لتخصص أقسام التربية الأسرية للمرأة ، وذلك لطبيعة اختصاصها واقترابها من الأدوار التي تلعبها المرأة في الحياة اليومية، حيث اتضح أن من أول اهتمامات النساء أن يجمعن بين العمل والاهتمام بالأسرة . ومن أجل ذلك لابد من تطوير برامج التربية الأسرية للاهتمام بالأسرة وتهيئة النساء للعمل. وعلى كليات البنات (كليات علوم الأسرة ، وأقسام التربية الأسرية، وأقسام الاقتصاد المنزلي في كليات التربية) يقع الدور المهم في إعداد الكوادر البشرية النسائية وفق متطلبات سوق العمل للإسهام في التنمية التعليمية، والاجتماعية ، والتقنية والاقتصادية.

ومن أهمية التوجه إلى تعليم التربية الأسرية(التعليم التربوي المهني التطبيقي المتخصص) أن له آثاراً إيجابية ذات مدى واسع في التنمية ، ومن أبرزها : إتاحة فرص تعليمية جديدة أمام الفتيات ، والتأكيد على احترام العمل اليدوي والمهني ، ودوره في ازدهار المجتمع ، وتوفير كوادر نسائية وطنية تستطيع التعامل مع التقنية الحديثة في قطاعات عمل المرأة ، وتوسيع آفاق فرص العمل والإنتاج ، وسد حاجة المؤسسات النسائية من القوى الفنية الوطنية بدلا من العمالة الوافدة ، وزيادة الكفاءات الإنتاجية في المؤسسات النسائية ، كما أنه يحدث التوازن بين الجانب الأكاديمي ، والجانب الإداري، والجانب الفني المهني في الهياكل التنظيمية في المؤسسات النسائية بما يتفق وصالح العمل.

وقد أدى النمو الاقتصادي إلى ظهور سيدات الأعمال السعوديات بسبب ما تشهده الساحة الاقتصادية السعودية من تطورات نتيجة لثورة الاتصالات والمعلومات وبزوغ عصر العولمة ، ليفرضن أنفسهن كقوة تجارية واستثمارية ، وساعدهن على ذلك :

- التغيرات الاجتماعية والتعليمية للفتاة السعودية.
- مساحة الحرية الاقتصادية التي أتيحت لها في السنوات الأخيرة .
- تقبل المجتمع السعودي فكرة دخول المرأة مجال المال والأعمال .
- البنوك والمؤسسات المالية التي تسعى في الوقت الراهن إلى طرح برامج خاصة لاستثمار أموال سيدات الأعمال السعوديات.

و بناء على ذلك يمكننا إيضاح مجال دعم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالمرأة فيما يأتي :

– دور الحكومة السعودية في تمكين المرأة وتهيئة المناخ الاستثماري المناسب لها حتى تخوض المجال الاقتصادي بنوع من الحرية، ويتمثل هذا الدور في الآتي :

أ- تأكيد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود (مجلس الشورى ، مرجع سابق) على رفض تهميش دور المرأة في كل مجالات العمل في المجتمع السعودي ، وفق

الضوابط الشرعية، والـذي قرر: مشاركة المرأة في مجلس الشورى وفي المجالس البلدية وفق الضوابط الشرعية.

ب- تطويـر التعليـم الـذي ساعـد في تخريـج المـرأة المتعلّمة مـن الجامعات، والتي تتمتـع بدرجة عالية من الكفـاءة التي تمكنها مـن أداء دورها الطبيعي في المجتمع السعودي.

ج – دور الجامعـات في توطـين التقنيـة الحديثـة (الحاضنـات التقنيـة) وإرسـاء البنيـة التحتيـة لهـا بتوليـد المعرفـة الاقتصادية التنمويـة ، وذلك بالربـط الإيجابي بين المؤسسـات البحثية والقطاع الصناعـي، والإسهام في احتضـان الأفكار العلمية للمرأة وبلورتها في قالب تقني ذي جدوى اقتصادية.

د- تدشين قـرارات العمل الجديدة التي تسمح للمرأة بالحصول على الرخص التجارية التي تشجّعها على استثمار أموالها في المشاريع الصناعية والتجارية.

هـ- التوجـه نحو نقـل وسائـل التعامـل التجارية بين الشـركات والمؤسسـات مـن الوسائـل الورقية إلى وسائل إلكترونية (التجارة الإلكترونية) عبر شبكة الإنترنت، مما أتاح للمرأة الاستفادة من التطورات الحاصلـة في مجـالات تقنيـة المعلومـات ،وتحسين أدائها الوظيفي بدقة أكـثر، وسرعة أكبر في مجال الأعمـال بعيدا عن المعوقـات الاجتماعية والتقاليد المجتمعية المعروفة.

و – القـرارات القانونية التي ساعـدت كثيراً في تنمية وضـع المرأة؛ فالدولة أصدرت قـراراً خاصاً بإعادة تنظيـم غرفة التجارة والصناعة الذي أعطى الحق للمـرأة لترشيح نفسهـا إلى عضوية مجلس إدارة الغرفـة التجارية في السعوديـة، وأصبح العديد من القـرارات الوطنيـة يؤكد أحقية المـرأة في ممارسة دورها الاقتصادي التنموي.

وحيـث إن مـن أهـم الاستراتيجيات التـي تبنتها المملكـة العربيـة السعوديـة لتنويـع مصـادر الدخل: تطويـر وتعزيـز دور المشاريع الصغـيرة والمتوسطة لما لهـذا الأمر من انعكاسات اقتصاديـة إيجابية عديدة على الأداء الاقتصادي والتوجهات التنموية السعودية، فقد عمـدت إلى تقديم مختلف أنواع الدعم والحوافز لها في سياق سياساتها الاقتصادية الكلية والقطاعية ، كما عملت جاهدة على توفير الأطر المؤسسية والبرامج اللازمة لرعاية هـذه المشاريع سواء في مجال التمويل أو التسويق أو في مجـال توفير الدعم الفني والخدمي لهـا . وقد ساعدت على ذلك القرارات الملكية الأخيرة التـي أقرهـا خـادم الحرمـين ، مثـل:- الإخباريـة الاقتصاديـة، 1432هـ) القرض الاجتماعـي لبنك الادخـار والتسليف الذي أعطـى قروضا بمبلغ (31) ألف مليون ريال وهو مبلغ كبير، وتعادل الإضافة التي صدرت من خادم الحرمين نفس المبلغ، وبالتالي فإن المبالغ المتاحة للإقراض أكبر بكثير من المبلغ السابق. حيـث كانت هنـاك صعوبـة في تلبيـة كل الطلبات في الماضـي ، خصوصـا الطلبـات المتعلقـة بالإقراض للمؤسسـات الصغيرة الناشئـة ، وهو نشاط مهم جدا لبنـك التسليـف ، وهـذا البرنامج ليس جديدا ولكن سيتوسـع بشكل كبير، حيـث إن البرنامـج في السابق أوجد فرصـاً لتوظيف (20 ألف مواطن) ، وستكون – مـع الدعم الجديد- هناك فرصٌ أكثر لإيجاد منشآت صغـيرة وناشئة لتحسين دخـل المواطنين، وكذلك فإن منـح القروض للأسر المنتجة ، ولـدور رعاية الأطفال والحضانـة ، سيتيح مجـال الوظيفة أمـام قرابة ألف مواطنة سعودية ، وكان الإقبال عليه جيداً وكانت نسبة السعودة فيه مائة بالمائة.

مشكلة البحث وتساؤلاته:

إن المشاريـع الصغـيرة هـي موجـودة في المملكة العربية السعودية منـذ القدم، وما توافر حالياً برامج عمليـة ناجحة. وفي ضوء ما سبـق يمكن طرح السؤال الرئيس الآتي:

مـا مجـالات المشـاريع الصـغيرة والمتوسـطة التي يمكن أن توفر فرص عمل لخريجات التربية الأسرية

في جامعة طيبة ؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الآتية:

- ما أنواع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في كل مجال من المجالات التي يمكن أن تعمل فيها خريجة التربية الأسرية في جامعة طيبة ؟
- ما الفرق بين الطالبات المتزوجات وغير المتزوجات في مجالات المشاريع الصغيرة والمتوسطة ؟
- ما الفرق بين الطالبات المنجبات وغير المنجبات في مجالات المشاريع الصغيرة والمتوسطة ؟
- ما التحديات الرئيسة التي تواجه صاحبات المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خريجات التربية الأسرية في جامعة طيبة ؟
- ما المشكلات والصعوبات التي تواجه صاحبات المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خريجات التربية الأسرية في جامعة طيبة ؟
- ما التسهيلات التي يمكن تقديمها لصاحبات المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خريجات التربية الأسرية في جامعة طيبة ؟

أهداف البحث :

تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على :-

- مجالات المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي يمكن أن تعمل فيها خريجة التربية الأسرية في جامعة طيبة.
- الفرق بين الطالبات المتزوجات وغير المتزوجات في مجالات المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي يمكن أن تعمل فيها خريجة التربية الأسرية في جامعة طيبة ؟
- الفرق بين الطالبات المنجبات وغير المنجبات في مجالات المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي يمكن أن تعمل فيها خريجة التربية الأسرية في جامعة طيبة ؟
- التحديات الرئيسة التي تواجه صاحبات المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خريجات التربية الأسرية في جامعة طيبة .
- المشكلات والصعوبات التي تواجه صاحبات المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خريجات التربية الأسرية في جامعة طيبة .
- التسهيلات التي يمكن تقديمها لصاحبات المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خريجات التربية الأسرية في جامعة طيبة .

فروض الدراسة :

1. لا توجد علاقة ارتباطية بين إجمالي الاستبانة و كل محور من محاورها ، وكل متغير من المتغيرات الديمغرافية .
2. لا توجد فروق دالة إحصائيا بين الطالبات المتزوجات وغير المتزوجات في اتجاهاتهن نحو مجالات المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي يمكن أن تعمل فيها خريجة التربية الأسرية .
3. لا توجد فروق دالة إحصائيا بين الطالبات المنجبات وغير المنجبات في اتجاهاتهن نحو مجالات المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي يمكن أن تعمل فيها خريجة التربية الأسرية .

أهمية الدراسة :

تأتي أهمية الدراسة من منطلق أن الاقتصاد العالمي يتجه نحو الاقتصاد المبني على المعرفة ، وتترجم هذه الأهمية فيما يأتي :

- إن من أهداف خطة التنمية التاسعة : هو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وذلك من خلال تسريع وتيرة النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية ، وتنويع القاعدة الاقتصادية أفقياً ورأسياً ، وتوسيع الطاقات الاستيعابية والإنتاجية للاقتصاد الوطني، وتعزيز قدراته التنافسية ، ومن الأهداف أيضا تطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة لزيادة

مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ، واستحداث الأطر لرعايته وتنظيمه . (وزارة التخطيط ، 1430 – 1435 هـ =2010 – 2015م)

- التأكيد على أن جامعة المستقبل هي الجامعة التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمؤسسات ومراكز الإنتاج والخدمات في المجتمع.

- إن البطالة لازالت تعتبر أحد أكبر التحديات التي تواجه حكومة المملكة العربية السعودية ، وذلك نتيجة عمليات إعادة الهيكلة والخصخصة ،وبالتالي فإن المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي إحدى الحلول المُنجِزة والفاعلة في الحد من هذه المشكلة .

- إبراز الدور الذي تقوم به صاحبات المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد السعودي، حيث إن هناك بنية استثمارية نسائية لديها القدرة على الإسهام في ترميم الخلل القائم في هيكل الاقتصاد السعودي وإقامة التكامل فيه. وعلى ذلك فإنه بالتنسيق وتوحيد الجهود فيما بينهن في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة يمكن أن يتحقق ما يطمحن إلى الوصول إليه، وما تطمح الدولة إلى الوصول إليه كذلك.

مصطلحات الدراسة :

المشاريع الصغيرة والمتوسطة :

إن تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة معقد، والسبب في ذلك وجود عدة رؤى ترتبط بحجم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فعلى سبيل المثال فإن المعايير المعتمدة لدى المملكة العربية السعودية لتعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة تشمل عدد العاملين، ، وإجمالي المبيعات السنوية ، و إجمالي الميزانية العمومية ، بالإضافة إلى تحقيق مبدأ الاستقلالية، فالشركات يمكن اعتبارها من المشاريع الصغيرة والمتوسطة إذا كانت ٪25 من الأسهم على الأقل غير مملوكة لشركة من غير شركات المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وقد وضعت الغرفة التجارية الصناعية في المملكة العربية السعودية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تعريفاً أساسيا يتلاءم وخصوصية المملكة العربية السعودية وهو: (الغرفة التجارية والصناعية بالرياض ، مرجع سابق) المنشآت الصغيرة هي :التي لا يزيد عدد العاملين فيها عن (20) عاملا ويقدر حجم رأس المال فيها بأقل من مليون ريال (دون الأرض والمباني) وألا تزيد مبيعاتها السنوية عن (5) ملايين ريال.

كما أشار الجاسر محافظ مؤسسة النقد العربي – السعودي إلى أنه يمكن تعريف المؤسسات الصغيرة بأنها هي التي تتراوح مبيعاتها السنوية ما بين 100 ألف ريال (6, 26 ألف دولار) إلى 5 ملايين ريال (3, 1 مليون دولار) ، وتوظف ما بين 2 إلى 49 عاملا ، بينما المؤسسات المتوسطة هي التي يبلغ حجم مبيعاتها ما بين 5 ملايين ريال (3, 1 مليون دولار) سنويا إلى 50 مليون ريال (3, 13 مليون دولار) وتوظف ما بين 50 إلى 200 عامل.(مجلة الشرق الأوسط ، 2010)

وعليه يمكن تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة إجرائياً كالآتي : هى تلك المشروعات الصناعية والخدمية التى تؤدى صاحبة المشروع و شركاؤها دوراً مركزياً في جميع العمليات التجارية والإنتاجية والخدمية للمشروع بحيث يكون الإنتاج للأسواق المحلية بشكل رئيس، يستجيب ويلبي متطلبات مختلفة للأفراد والزبائن. على ألا يزيد رأس مال المشروع الصغير عن مليون ريال (دون الأرض والمباني) ، وألا يزيد عدد العاملين عن (20) عاملاً، وألا تزيد مبيعاته السنوية عن (5) ملايين ريال .أما المشروع المتوسط يبلغ حجم مبيعاته ما بين(5 – 50) ملايين ريال سنويا ويوظف ما بين (50 – 200)عاملا .

الدراسات السابقة :

الدراسات العربية :

1 – دراسة(سلامة ، 1431هـ) والتي تهدف إلى تسليط الضوء على مشكلة البطالة في المملكة

العربية السعودية ، وعلى أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه المشاريع الصغيرة في حل هذه المشكلة من خلال قدرة تلك المشروعات على إيجاد فرص عمل لعدد كبير من الأيدي العاملة ،الأمر الذي يسهم في رفع المستوى المعيشي لفئات كثيرة من أفراد المجتمع ، وذلك من خلال: إبراز مفهوم كل من البطالة والمشروعات الصغيرة . وتوضيح علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي والتضخم . والتعرف على واقع البطالة في المملكة العربية السعودية ، وإبراز دور المشروعات الصغيرة في مواجهة مشكلة البطالة. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية : - انخفاض نسبة السكان المساهمين في قوة العمل في المملكة إلى(30 ٪ تقريبا) وهي نسبة منخفضة جدا عند مقارنتها بالمعايير الدولية . انخفاض نسبة مساهمة الإناث السعوديات في سوق العمل ، في حدود (7 ٪) . ثنائية سوق العمل السعودي ، حيث نجد أن القوى العاملة تتكون من فئتين : عمالة مواطنة تشكل النسبة الأقل (49 ٪) ، وعمالة وافدة تشكل الأكثرية في سوق العمل العام و الخاص (51 ٪) ، وأن سوق العمل السعودي يواجه صعوبات في استيعاب خريجي الجامعات ، وأن القطاع الخاص السعودي يفضل العمالة الأجنبية على العمالة المحلية. حيث وصلت نسبة البطالة للسعوديين بشكل عام إلى 9,98 ٪ عام 1429هـ ، وارتفعت النسبة للإناث السعوديات من 22 ٪ عام 1423هـ لتصل إلى 24,9 ٪ عام 1429هـ ، في حين انخفضت نسبة البطالة في الذكور السعوديين من 7,6٪ عام 1423هـ لتصل إلى 6,9 ٪ عام 1429هـ . وتباينت معدلات البطالة في المملكة من منطقة إلى أخرى . ولا تزال معدلات البطالة للإناث مرتفعة جدا في كل المناطق تقريبا ، ففي المدينة المنورة وصل معدل البطالة إلى 32,9 ٪ وانخفضت نسبيا في بعض المناطق مثل الرياض والقصيم حيث وصل فيهما معدل البطالة للإناث على التوالي إلى 21,6 ٪ ، 22,6 ٪ . وأن الإسهام الاقتصادي للمرأة السعودية المشتغلة في قوة العمل في المتوسط حوالي 11,6٪ فقط . كما تشير النتائج إلى أن منشآت الصناعات الصغيرة في دول مجلس التعاون قد احتلت مركز الصدارة من حيث العدد ، حيث بلغ عددها (5439) منشأة ، ومثلت ما نسبته 66,7 ٪ من إجمالي عدد المنشآت الصناعية، واستوعبت حوالي 36,6 ٪ من مجموع العمالة ، وبلغت استثماراتها 3,4 ٪ من إجمالي استثمارات الصناعات التحويلية . كما تحقق المنشآت الصغيرة في المملكة العربية السعودية ناتجاً محلياً يتراوح بين 1,32، و2,48 مليار ريال (1,19 ٪إلى 7,28 ٪) من إجمالي الناتج المحلي المتولد من القطاع الخاص ماعدا البترول (3,7 ٪ إلى 9,10 ٪ من إجمالي الناتج المحلي) . كما تمثل المشروعات الصغيرة حوالي (90 ٪) من إجمالي المنشآت العاملة بالاقتصاد السعودي ، وتشغل حوالي (82 ٪) من إجمالي العمالة بالقطاع الخاص وتساهم بنحو (28 ٪) من الناتج المحلي المتولد عن القطاع الصناعي ما عدا البترول .أما بالنسبة لحجم فرص العمل التي توفرها هذه المشروعات للشباب فلا تزال نسبتها ضعيفة بحيث لا تزيد عن (25 ٪) وهذا يعكس هامشية دور هذا القطاع في تشغيل المواطنين بالمقارنة مع بعض الدول مثل بريطانيا (71 ٪) وأمريكا (43 ٪) . هذا وتواجه المشروعات الصغيرة في السعودية العديد من المعوقات التي تعترض طريقها ، وتعرقل مسيرتها نحو التطور والتنمية .

2 - دراسة (الغرفة التجارية الصناعية- الفرع النسائي في الرياض،2007) التي أشارت إلى أن حجم السجلات التجارية لسيدات الأعمال بالرياض يصل إلى(34٪)من الحجم الكلي للنشاط النسائي بالمملكة، حيث يقدر عدد سيدات الأعمال المنتسبات للفرع بما يزيد على (3 000) منتسبة يزاولن أكثر من (7800) نشاطاً تجارياً وصناعياً وخدمياً. وقد جاءت الأنشطة المختارة متنوعة لتقدم(38) فرصة عمل تم إعدادها بالتعاون مع ثمانية مكاتب استشارية. حيث بلغ إجمالي الاستثمارات المقدرة لتلك المشروعات نحو (208) مليون ريال ، تراوحت استثمارات المشروع الواحد منها بين (6,0و22)

مليـون ريال ، كما يُقدر أن يبلغ إجمالي ما تحققه هذه المشروعـات من أرباح تراكمية على مدار عشر سنوات نحـو (428) مليـون ريال،وتتراوح الأربـاح التراكمية المقـدرة للمشروع الواحد بـين(1و55) مليون ريال ، نظراً لما يحققه من عوائد سنوية على الاستثمار تتراوح بـين (15 ٪ و 25 ٪) . أمـا القيمة المضافة التراكمية المقدر أن تحققها تلـك المشروعات للاقتصاد الوطني علـى مدار الفـترة نفسها فتبلغ أكثر مـن مليار ريال ، تشمـل ما تدفعه تلك المشروعات مـن أجور وإيجارات وما تحققه من أرباح و عوائد على رأس المال.

3 – دراسة (العرفج والسهلاوي ، 2006م) وكان الهدف مـن الدراسـة تسليـط الضوء علـى أصحاب الأعمـال وصغار المستثمريـن في عدم الدقة في اختيار الفرص الاستثمارية في قطـاع المنشـآت الصغـيرة والمتوسطـة في السعوديـة ؛ ممـا أدى إلى تعـثر هـذه المنشآت ، وقد اعتمـدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلـي في طرح المعايير التي يجـب استخدامها من قبـل رجال الأعمـال وصغار المستثمريـن للوصول إلى أفضـل الفرص الاستثمارية الواعـدة بالنجاح . وقد أوصـى الباحثـان بضـرورة إعـادة النظـر في الطرق والمعايـير التقليديـة المستخدمـة في تحديـد الفرص الاستثمارية في المنشـآت الصغـيرة والمتوسطـة في السعوديـة ، وتوعيـة المستثمرين بأهميـة تبني معايير جديدة أكثر دقة وواقعية .

4 – دراسـة (بالخيـور ،2004م/1425هـ) وكان الهـدف من الدراسة إيجـاد صناعات تسهم في زيـادة دخل الأسـرة ، وإيجاد حل لمشكلـة البطالة بين الخريجـات ، ومحاولـة إرجاع عمل المـرأة من المنزل . و تكونـت عينـة الدراسـة مـن (50) خريجـة مـن خريجـات الاقتصـاد المنـزلي في مدينتـي مكة وجدة يعملـن من المنزل. أمـا أهم نتائج الدراسـة فهي : أن (37،5 ٪) مـن عينة الدراسـة تقمن بعمل المعجنات بأشـكال مختلفـة في مجـال التغذيـة ، و(52 ٪) في مجـال خياطة الملابـس ، و(36 ٪)في مجـال تجميل المسكن ببعض القطع الفنية . وأن أهم أسباب التفكير في العمـل من المنـزل هو عدم وجـود وظائف حكومية وزيـادة دخـل الأسـرة ، وقـد تسـاوت النسبـة فيهما حيـث بلغت (38 ٪) وتقـع في المرتبة الأولى ، ثم (20 ٪) لاستغـلال وقـت الفـراغ ، وأن (28 ٪) من العينة يساهمـن في الميزانيـة المنزليـة ، وأن (56 ٪) منهن يسهمـن بنسب غير محـدودة . وكانت أهـم توصيات الدراسـة : إنشـاء كليـة تقنيـة لتعليـم الصناعـات الصغيرة ، وإنشاء مركز متخصص لتدريب السيدات من المنزل تبعاً لمتطلبات سوق العمل .

5 – دراسـة (الخبـير ، 2004م/1425هـ) وكانت أهـم أهدافها ما يأتي : تحديد المستوى المعرفي للمبحوثـات (ريفيـات وحضريـات) بمقومـات بناء وإدارة المشروعات المتناهية الصغر . و تحديد المستوى المعـرفي للمبحوثات بمعوقات بنـاء وإدارة المشروعات المتناهيـة الصغـر . وتحديـد العلاقـة بـين مستـوى معارفهـن بمقومات بنـاء وإدارة المشروعات المتناهية الصغـر والمتغـيرات المستقلة الآتية : مهنـة المبحوثة ، ومستـوى تعليمها ، ومهنة الزوج ، ومـدى المشاركة في تحمـل الأعباء الأسريـة ....الخ ، والتعـرف على أهم معوقـات بنـاء وإدارة المشروعـات المتناهيـة الصغـر مـن وجهة نظـر المبحوثـات . و تكونت عينـة الدراسة مـن (148) سيدة (ريفية و حضريـة) بواقع (76) سيـدة ريفيـة، و(72) سيـدة حضريـة. وكانـت أهم نتائـج الدراسـة : أن معرفـة (عينـة الدراسة)كانت مرتفعـة في نسبة صغيرة منهن لا تتجـاوز ربع العينة، وأن أكـثر من ثلاثة أرباع العينـة لديهن نقص معرفي في عبـارات وبنـود مقومـات بنـاء وإدارة المشروعات المتناهية الصغر. و بذلـك يمكن تركيز الاهتمام على الأهداف التعليميـة الإرشادية بالبرامج على مقومات بنـاء وإدارة المشروعـات المتناهيـة الصغـر، وأخـذ المتغـيرات المستقلـة ذات الارتبـاط بالمستـوى المعرفي في الاعتبـار عنـد وضـع البرامج. والعمل علـى إيجاد حلـول للمشـكلات المطروحـة بالبحـث ، والمحـاولات المستمـرة لنشر المقترحـات المستحدثة في هذا المجال ، والتخطيـط الجيـد للتلاحـم بـين المـرأة الريفيـة

والحضرية بقصد تنميتها وإحداث تغيرات مرغوبة ومقصودة في معارفها ومهاراتها واتجاهاتها نحو المشروعات متناهية الصغر لتنمية الأسرة والمجتمع والدولة .

6 - دراسة (الدخيل ، 2004م) يتناول البحث الدراسة الوصفية والتحليلية للعوامل التي تؤثر على قواعد وأنظمة عمل المرأة وذلك من أجل التعرف على الصعوبات وأوجه القصور التي تواجه تفعيل مشاركة المرأة في سوق العمل السعودي. وتركز الدراسة على تحليل عينة من الدراسات المتوفرة المتعلقة بعمل المرأة السعودية على المستوى المحلي ومراجعة أدبيات قواعد وأنظمة عمل المرأة عالمياً للخروج بنموذج إصلاحي يتناسب مع روح الإسلام الحقة ، ومستجدات العصر. ويحلل هذا البحث مضمون الدراسات العلمية الجامعية التي تعرضت للمرأة السعودية العاملة ، والمنشورة خلال خمسة عشر عاماً، وتبدأ فترة الدراسة من عام 1990م وتنتهي بعام 2004م. ويشمل مضمون الدراسات الخاضع للتحليل جميع النتائج والتوصيات التي تعرض وضع المرأة العاملة والأنظمة المتعلقة بها والعوامل المؤثرة عليها.

8 - دراسة (الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، 2003م / 1424هـ) وكان الهدف من الدراسة الوصول إلى تعريف واقعي للمنشآت الصغيرة. والتعرف على آليات التنفيذ اللازمة لتطبيق استراتيجية تنمية المنشآت الصغيرة. وقد استخدمت الدراسة استبانة استطلاع رأي عينة محدودة من المنشآت الصغيرة ، مكونة من 100 مفردة موزعة على المدن الرئيسة الثلاثة (الرياض- جدة- الدمام) ، بحيث تكون ممثلة لمجتمع البحث، وذلك بهدف تجميع آراء العينة في مقترحات التطوير . وتقترح الدراسة تطبيق تعريف جديد يعتمد على عدد من المعايير ، وفي نفس الوقت يتمتع بالمرونة الكافية لاستيعاب العديد من الحالات الخاصة التي تواجهها القطاعات الاقتصادية المختلفة. وأن تتولى هذا التعريف هيئة أو جهة مختصة تقوم بمراجعته وتعديله من وقت لآخر بما يحقق الأهداف المرجوة من برامج الدعم المختلفة. وقد وضعت الدراسة التعريف الأساس للمنشآت الصغيرة بما يتلاءم وخصوصية المملكة كما يأتي:المنشآت الصغيرة هي التي لا يزيد عدد العاملين فيها عن 20 عاملاً ويقدر حجم رأس المال فيها بأقل من مليون ريال (دون الأرض والمباني) ، وألا تزيد مبيعاتها السنوية عن 5 ملايين ريال. وترى الدراسة ضرورة وجود هيئة عليا لدعم وتمويل المنشآت الصغيرة تراعي خصوصية وضعها في المملكة وتوفر برامج التمويل المناسبة بما يسهم في دعم القدرات الاقتصادية للمشروعات الصغيرة وزيادة إسهامها في الدخل الوطني. وأن يقتصر دور إدارة الهيئة على أعمال التخطيط والإشراف والرقابة والتوجيه.

9 - دراسة (الهيئة العامة للاستثمار في السعودية،1424هـ - 2003م) من خلال المنهج التحليلي الوصفي والميداني، صنفت هذه الدراسة (27 (معوقاً لمعرفة المعوقات الأكثر أهمية التي تواجه سيدات الأعمال السعوديات. وتوصلت الدراسة إلى أن أهم المعوقات التي تواجه المرأة السعودية المستثمرة تمثلت في القيود على ممارسة المرأة لبعض النشاطات الاقتصادية مثل المقاولات،، الصيانة ،والتشغيل ، والديكور، ومكاتب العقار؛ كما أكدت الدراسة على أن المستثمرات السعوديات يواجهن صعوبة بالغة بسبب عدم وجود مكاتب نسائية بالأجهزة الحكومية مما يضطرهن إلى الاعتماد على الوكيل الشرعي الذي يعتبر بحد ذاته من أهم المشكلات التي تواجه المرأة. وأبرزت الدراسة مشكلة تطبيق الأنظمة المتمثلة في التأخر والتباطؤ في إنجاز المعاملات النسائية في الدوائر الحكومية ، وهناك صعوبات تنظيمية في إصدار التراخيص اللازمة للنشاط الاقتصادي النسائي. كما أوضحت الدراسة أن مشكلة عدم وجود عماله محلية مدربة يعود إلى محدودية دور الفتاة التعليمي وعدم إتاحة الفرصة لها في بعض التخصصات العلمية التطبيقية كالتعليم

الصناعـي. كمـا أن صعوبـة تطوير وتدريـب العمالة السعودية النسائية يعود إلى قصور الجهات الحكومية والمؤسسـات المعنية بتخصيص دورات تدريبية نسائية تتفـق مع متطلبات سوق العمل. بالإضافة إلى معوقات أخـرى تتمثل في عدم توافر البيانات والمعلومات وعدم قـدرة المـرأة السعودية علـى مقابلة الوفـود التجارية الأجنبيـة وصعوبـة الحصـول علـى تأشـيرة العمالة الرجالية بسبب مشكلة التعامل مع مكاتب التوظيف،. كمـا تناولـت الدراسـة معوقـات التقاليـد والعـادات الاجتماعية غـير المشجعة ووجود بعض القيود الدينية الاجتهادية غير اللازمة.

تعليق على الدراسات العربية :

كان الهـدف الرئيس من هـذه الدراسات تسليط الضـوء علـى المشاريـع الصغـيرة في المملكـة العربية السعوديـة ؛ وأهمية الـدور الذي تلعبه هـذه المشاريع في التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة في السعوديـة، وذلـك بحـل مشكلـة البطالـة ، وإيجـاد فرص عمل للمـرأة ، وإيجـاد دخل لها ولأصحاب هـذه المشاريع ؛ وذلك بالتعرف على مجـالات المشاريع الصغيرة التي يمكـن أن تعمل فيهـا المرأة ، والتحديـات، والمشكلات ،والصعوبـات التي تواجههـا ، والتسهيلات التي يمكن تقديمها لها .

ثانياً : الدراسات الأجنبية :

1 – جمعية المرأة للشـركات الصغيرة والمتوسطة ، 2011م (The Women SME Association، womensmeassociation.com، 2011) التـي تهـدف إلى تشجيع روح المبادرة لـدى المرأة من خلال إزالـة الحواجز التي تعترض إقامـة المشاريع والنمو . وذلـك بإيجاد مصـدر للمعلومات التجاريـة ، وتبادل المعـارف ، وفرص التعلم والاتصـال بسيدات الأعمال الأخريات ، والمهنيين والقادة في منطقة الخليج . وهي تشجـع النسـاء على دعـم كل منهن الأخـرى ، وتعزز الاعـتراف بإنجازات المرأة في مجال الأعمال والمهن ، وتعزز نمو الشركات المملوكة للنساء من خلال البحوث وتبادل المعلومات. وجمعية المـرأة للشركات الصغيرة والمتوسطـة هـي بيئـة مثاليـة لتعزيـز تبـادل الأفكار وأفضـل الممارسات والتجارب بين جمعيات النساء من مختلـف أنحاء العالم لإثراء تفكيرهن. وهذه الجمعية تشجع التنمية الشخصية للأفراد ، وتوفر لهم الفرص لتوسيع أعمالهم من خلال :

- تعزيـز التعـاون بـين الشـركات الصغـيرة والمتوسطـة المملوكـة للنسـاء في إنشـاء شبكة مـن النسـاء المهنيـات للمشاركـة الصناعية ، والمعلومـات التقنيـة والتجاريـة • تعزيـز النمو المهني والتجاري ، وذلك بتكامل المهارات .
- تشجيع النساء على إنشاء المشاريع .
- إيجـاد الوعـي وتعزيـز الرؤيـة بـين مالـكات الأعمال التجارية.
- تنظيـم مؤتمرات وورش عمـل لتبادل الخبرات وبناء المعرفة .
- إجـراء الدراسات في قطـاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالنساء.
- مسئولية الجمعيـة في توفير بيئة جاذبة للنساء في النمـو وتطويـر أعمالهن بأنفسهـن. تسعى جمعية النهضـة النسائية للشـركات الصغيرة والمتوسطـة إلى توفير الفرص للنساء في النمو مهنيا من خـلال التعليم والقيـادة والتواصل . والنساء من مختلـف المهن تنضم إلى الجمعية لتعزيز تفكيرهن وتمكينهن من تبادل الخبرات والمشورة والتطلعات مع رجال الأعمال .

2 – مشروع الجيـل الأول-The First Genera tion Project،2011))

مشـروع الجيـل الأول(FG) يهـدف إلى زيـادة عدد الطلاب في نظام التعليم ما بعد المرحلة الثانوية ، سواء أكان ذلك في الكلية ، أم الجامعة ، أو في برنامج التلمـذة المهنيـة لمرحلـة مـا بعـد الثانويـة ، حيث إن مشروع (FG) يقدم الدعم المستمر بالمنح الدراسية،

والمنح المالية وفرص التواصل التطوعية ،والمناسبات الاجتماعية لطلاب المدارس الثانوية والشباب ، ومشروع (FG) يحفز الشباب في متابعة دراستهم في التعليم العالي من خلال الخدمات التي يقدمها لهم ، والمشروع يساعد الطلاب على استكشاف فرص مستقبلهم الأكاديمي والوظيفي .

3 - دراسة سيلفيا آن هاوليتان راشد (Sylvia Ann HewlettandRashid ،2010) التي أوضحت أن أزمات الديون المتداولة التي دهورت الاقتصاديات في دول البريكس(BRICs) سببت الركود في الدول الغربية الضعيفة ، و دينامية الشركات في الأسواق الناشئة من البرازيل وروسيا والهند والصين والتي تعتمد بشكل متزايد على المرأة. في دول البريكس(BRICs) ، والتي تمثل 45٪ من النمو العالمي منذ عام 2007م ، حيث إن النساء يربحن ضعفي أرباح الرجال، وهن يسيطرن حاليا على ثلثي الإنفاق الاستهلاكي.والأهم من ذلك أن الغالبية العظمى منهن مؤهلات تأهيلا عاليا وحاصلات على أعلى درجات التعليم العالي في هذه البلدان. من شنغهاي إلى ساو باولو ، فالمرأة طموحة وتنمو في سوق العمل بتحدٍ ملح في إدارة القطاعات المتنوعة. ومن العناصر المهمة لهذه الدراسات استكشاف أفضل الممارسات في(12) قطاع من القطاع الخاص - من المبادرات التي تعزز تجمعا حديثا من المواهب النسائية الغنية.

4 - دراسة النهوض بالمرأة في سوق عالمي جديد في نيويورك ،عام 2009م (Advancing Women in the Global Marketplace New York، 6March 2009، 2010-5)

تعتبر هذه الوثيقة تقريراً ، ونتائج مستخلصة عن الفعاليات التي تعنى بالنهوض في الأسواق العالمية، والاجتماعات و التشاورات التي بحثت دور قطاع الأعمال في تحسين وضع النساء في جميع أنحاء العالم. وكانت هناك ورشة عمل مصاحبة حضرها ممثلون من رجال الأعمال والمجتمع المدني والأكاديمي ، والحكومات ، والأمم المتحدة لوضع رؤية تساعد في تمكين المرأة من الأعمال الاقتصادية والمساواة بين الجنسين .

5 - دراسة (استقصائية للمنتدى الاقتصادي العالمي بعنوان (الفجوة بين الجنسين في تقرير الشركة ، 2010م) (The Global Gender Gap Report، 2009)

من خلال دراسة استقصائية واسعة لبعض من أكبر الشركات في العالم ، كتب هذا التقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لتقييم حالة التكامل الحالية من المواهب النسائية في قطاع الأعمال في أكثر من (20) بلدا و(16) قطاعاً من الصناعات ، والمعيار: هو تقرير الشركات عن مدى تنفيذ النساء للسياسات والممارسات التي ثبت أنها تسد الفجوات بين الجنسين.

6 - دراسة المتحف العالمي للنساء ، 2009م (International Museum of Women،2009) هذه مقابلة بين بودكاست Economica)) أمينة ورئيسة المؤسسة المصرفية العالمية للمرأة لمناقشة بعض الأسئلة مثل : هل تستطيع المرأة إنقاذ الاقتصاد العالمي؟ وهل يمكن أن تكون مؤثرة بقوة في استراتيجيات الأعمال ، وذلك لمعرفة الأثر العالمي للمرأة في التنمية الاقتصادية ؟ وكيف أن المنظمات تعمل على تجنيد وتدريب ودعم النساء لتشغيل المشاريع الصغيرة ؟ مما أدى إلى ارتفاع معدلات النمو ، وارتفاع رأس مال الشركات.

7 - تقرير ممارسة أنشطة الأعمال : المرأة في أفريقيا (أبريل 2008) هذا التقرير يشجع على الإصلاحات لتعزيز روح المبادرة للمرأة ، ويركز على صاحبات المشاريع في الكاميرون ؛ ورواندا ؛ والسنغال؛ وجنوب أفريقيا ؛ وسوازيلاند ؛ وتنزانيا ؛ وأوغندا .

8 - دراسة شركة الأبحاث التبصيرية (The Insight Research Corporation ، 2005)

وقد أشارت الدراسة إلى التسويق والمشاريع الصغيرة في أمريكا عام 1995م ، حيث تملك أمريكا حوالي (5,4) مليون مشروع تجاري منها (7,99 ٪) هي عبارة عن مشروعات صغيرة يعمل بها أقل من (500) موظف ، وإلى أن النساء بدأن مشروعاتهن الخاصة بمستوى أعلى بكثير من الرجال، وأنهن بحلول عام 2005م ملكن مؤسسات تساوي عدد مؤسسات الرجال ، وأن على المستهلكين والعاملين والبائعين أن يفهموا الثقافة الفريدة للمشروعات الصغيرة التي تملكها النساء ، حيث إنهن يختلفن عن نظرائهن الرجال في عدة أمور مثل: كيفية الإدارة ، واتخاذ القرار ، واختيار البائعين ، والاستفادة من الائتمان . كما أشار التقرير إلى أن التقنية قدمت للمشروعات الصغيرة القوة في التشغيل بشكل فعّال من أي واقع ومن أي موقع . ويكشف التقرير عن الحاجة لإستراتيجية حقيقية وواقعية لقنوات البيع بالتجزئة ؛ وذلك من أجل دعم العمل من داخل المنزل، و دعم أقسام المشروعات الصغيرة المتنقلة.

9 - دراسة جامعة ريرسون التقنية (Ryerson Polytechnic University، 1977) تبنت هذه الدراسة فلسفة ربط التعليم بالعمل ، وهدفت الدراسة إلى تدريب وتأهيل عمالة البيع بالتجزئة في أونتاريو ، وكذلك زيادة دافعية الأفراد للالتحاق بهذا العمل لتوفير العمالة التي تحتاجها المنطقة ، ولتحقيق هذين الهدفين تم بناء قاعدة معلوماتية لبرنامج تعليمي تطبيقي (Ryerson s Multimedia Distance Education System) أكسب العاملين مهارات وتقنيات جديدة فضلاً عن توفير العمالة الفنية التي كانت المنطقة في حاجة إليها .

10 - دراسة فرناندیز ، وبربارا (Fernandez&Barbara، 1997) أسهمت هذه الدراسة في تنظيم برنامجين : البرنامج الأول (Your Home Office) لإكساب الدارسين مهارات الأعمال المكتبية ، و البرنامج الثاني (Small Business) لإكسابهم مهارات إقامة المشاريع الصغيرة من المنزل حسب رغبة الدارس ، مما أتاح الفرصة للعديد من الأفراد للاستفادة من البرنامج .

تعليق على الدراسات الأجنبية :

هذه الدراسات تبحث دور المشاريع الصغيرة في تحسين وضع النساء في جميع أنحاء العالم. وذلك لوضع رؤية تساعد في تمكين المرأة من الأعمال الاقتصادية والمساواة بين الجنسين .

وقد أفادت الدراسات السابقة الدراسة الحالية في النواحي الآتية :

- اختيار منهج الدراسة .
- تحديد متغيرات الدراسة .
- تحديد وصياغة فروض الدراسة الحالية.
- عمل الإجراءات المناسبة لهذه الدراسة .

مجالات المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي يمكن أن تعمل فيها خريجة علوم الأسرة في جامعة طيبة.

إن المشاريع الصغيرة والمتوسطة وخاصة الصناعية منها تسهم بأكثر من (60 ٪) من الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية. ويقوم القطاع الخاص بتنفيذ وإدارة هذه المشاريع. كما أنها أكبر مصدر للتوظيف، إذ يمثل العاملون فيها أكثر من نصف مجموع القوى العاملة، وهي المصدر الرئيس للابتكار والنمو في معظم اقتصاديات الدول الأعضاء. كما تمثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة أكثر من(95 ٪) من الشركات و(60-70 ٪) من الوظائف في اقتصاديات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). وتسهم كذلك في اقتصاديات الدول المتقدمة، وتمثل غالبية المؤسسات التجارية، وهي مسئولة عن العدد الأكبر من الوظائف، حيث إن (99 ٪) من مجموع الشركات في دول الاتحاد

الأوروبي مصنفة كمشاريع صغيرة ومتوسطة. (الملتقي الثالث للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، الدمام ،1426هـ) إذ يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية ما يقرب من (17) مليون مشروع منزلي، وقد أسست الحكومة الأمريكية "إدارة المشروعات الصغيرة" منذ أكثر من(40) عاماً ، لها مكاتب في مئة مدينة عبر أمريكا، ولها ميثاق يساعد المشروعات الصغيرة على البدء والنمو . كما تقدم المشورة وبرنامج ضمان لقروض هذه المشروعات. (رامس ،2004م)

و تلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً في التنمية بالمملكة العربية السعودية حيث تبلغ نسبة المشاريع الصغيرة والمتوسطة (٪99,4) من إجمالي عدد المشاريع العاملة في الاقتصاد السعودي، وعددها (16611) مشروعاً طبقاً لإحصائية هذه المشاريع التي أجرتها وزارة المالية والاقتصاد الوطني عام 1419هـ ، وذلك على أساس أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي تلك المنشآت التي يعمل بها أقل من (100) عامل. (وزارة المالية والاقتصاد الوطني،1419هـ) حيث تعرِّف أغلب الحكومات المشاريع الصغيرة والمتوسطة على أنها مؤسسات يتراوح عدد العاملين فيها بين (1إلى500 شخص) ، مع العلم بأن عدداً كبيراً منها لا يزيد عدد العاملين فيه عن(50 أو 100 عامل) .(دور مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق) ، أما من حيث الأنشطة التي تمارسها هذه المنشآت، فهي: التجارة والفنادق، والتشييد، والبناء، والصناعات التحويلية، والخدمات الاجتماعية، والعقار، والنقل والمواصلات، والزراعة، والصيد، والمناجم ، والبترول. (وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، مرجع سابق 1419هـ)

وقد حُددت مجالات الفرص الاستثمارية لسيدات الأعمال في الغرفة التجارية الصناعية في الرياض والتي تمت دراستها بالتعاون مع ثمانية مكاتب استشارية كالتالي: (الغرفة التجارية الصناعية- الفرع النسائي ، 2007)

أولاً : المشروعات الصناعية

1. الإكسسوارات النسائية.
2. ألعاب الأطفال.
3. العطور و البرفانات.
4. الكلف و الإكسسوارات من القماش.
5. الملابس الجاهزة النسائية.
6. الملابس الداخلية النسائية.
7. الشالات وأغطية الرأس.
8. أغذية الأطفال.
9. الحقائب و لوازم السفر.
10. خلطات الكيك و العجائن.
11. منتجات فخارية للزينة و الديكور.
12. صناعة التنجيد والستائر.
13. الإكسسوارات من الزجاج والكريستال.
14. المنسوجات.
15. مكعبات المرق.
16. أواني حفظ درجة حرارة الطعام.
17. الحابكات المسننة.
18. مشروع تصنيع أدوات المعاقين.
19. مشروع إنتاج مفروشات الأطفال.
20. مشروع مطبعة كتالوجات.
21. مشروع تصنيع المخللات.
22. مشروع تصنيع ورق الجدران.

ثانياً : المشروعات الخدمية :

1. مركز للعناية بالطفل.
2. معرض نسائي لبيع الذهب و المجوهرات.
3. معهد نسائي لتعليم فن التصوير.
4. مركزنسائيللاستشاراتوالدراساتالاقتصادية.
5. مركز نسائي للفنون الجميلة.
6. مركز تدريب حاسب آلي.

7. مركز تدريب إداري.
8. معهد تدريب فئات طبية مساعدة (فني مختبر، فني أشعة).
9. خدمات نقل الطالبات.
10. إنشاء مركز العلاج الطبيعي.
11. مركز رعاية وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة.
12. معهد أهلي لتعليم الخياطة والتطريز.
13. مركز تجاري مخصص للنساء.
14. مركز تجميل وتخسيس.
15. مركز خدمات لسيدات الأعمال.
16. شركة لتقديم الإمدادات الغذائية.

ومن أبرز مميزات المشاريع الصغيرة ، التي يمكن أن تلعب دورا محفزاً للنمو والازدهار الاقتصادي في أي دولة: (دور مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، مرجع سابق) هو التكيف مع الطلب ، والابتكار والإبداع ، وتعبئة المدخرات وتوظيفها في مجالات استثمارية مثمرة ، والمخاطرة برأسمال صغير ، واستخدام تقنية حديثة ؛ مما يمكن من تقليص حجم المؤسسة، وبساطة التنظيم الإداري، بمعنى عدم وجود عدد كبير من المراتب الإدارية، مما يسرع عملية تعلم الموظفين أو المتدربين على رأس العمل، والقدرة على إنتاج سلع وخدمات تعتبر بمثابة مدخلات لإنتاج سلع وخدمات أخرى ، وسهولة إقامتها في الريف بهدف تنمية وتوزيع الدخل والتكوين الرأسمالي ، ودعم أهل الريف ، لعدم حاجة هذه الصناعات إلى البنية التحتية المكلفة ، والأسواق الكبيرة ، والعمالة العالية التدريب وإسهامها في سهولة الإحلال محل الواردات ، وسهولة ومرونة التغيير والإنتاج ، والربح السريع ، وهذا يستقطب المستثمرين لإنشاء مثل هذه الصناعات الحرفية الصغيرة ، مما يجعلها حافزا لإقامة الصناعات الكبيرة نفسها عندما تسنح الفرص . كما أكد (العرفج والسهلاوي ، مرجع سابق) على أن المشاريع الصغيرة يمكن الاعتماد عليها لتنويع مصادر الدخل ، وعدم الاعتماد الكلي على النفط الذي تتعرض أسعاره لتقلبات شديدة ، وتتحكم فيه ظروف ومتغيرات متعددة ، وأن هذه المشاريع تمثل أفضل آلية لإحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة ، ومن ثم توفير فرص عمل جديدة للشباب (بنين وبنات) حديثي التخرج ، في حالة عدم توافر الوظائف الحكومية. هذا من جانب ومن جانب آخر هي وسيلة اقتصادية لإبراز دور المرأة والأسرة ، خاصة في حالات المشاغل الصغيرة والأعمال اليدوية والمنزلية وإمكانية الاستفادة من دخلها الصغير في الاستثمار لذوي الدخل المحدود بدلا من صرفها في الاستهلاك غير المنتج .

المعايير التي يجب توافرها في المشاريع الصغيرة والمتوسطة :

أما المعايير التي يجب على المستثمر استخدامها لتحديد الفرص الاستثمارية الواعدة التي يؤدي توافرها لزيادة قدرة المنشأة على المنافسة ، ومن ثم الربح والاستمرار فهي كالآتي:- توافق الفرصة مع الرؤية والهوية التجارية ، و قيام الفرصة على مزايا صعبة التقليد . مثل :التميز في التشغيل والعمليات ، والتميز في تصميم المنتجات وتطويرها ، والتميز في خدمة العملاء ، والفرصة ، وتغيير شكل الصناعة . مثل :إعادة تعريف السلع والخدمات ، وإعادة تعريف السوق ، وإعادة رسم حدود الصناعة ، وتأثير بعد العولمة على تقويم الفرص ؛ والفرصة نوع من التقويم .

والتربية الأسرية مفيدة من حيث توقعات الأدوار المستقبلية بالنسبة للمرأة كأم وزوجة وربة منزل، إضافة إلى العمل فيما بعد التخرج في ميادين مختلفة، وهي مجالات عمل غير مختلطة مما يشجع المرأة على العمل بها تمشيا مع القيم والمعايير الاجتماعية ، أيضا طبيعة المكان ، والنمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية تفرض على خريجة التربية الأسرية ، تلبية حاجات سوق عمل المرأة في المجالات

المتاحة والمستقبلية ، وذلك بتقديم بعض الخدمات في القطاعين العام والخاص من المجتمع ، منها على سبيل المثال لا الحصر :

1. مجال الوظائف التعليمية.
2. مجال العمل في الجمعيات الخيرية النسائية.
3. مجال الاستشارات النسائية.
4. مجال خدمة البيئة.
5. مجال تربية ورعاية الأطفال في دور الحضانة .

ومن المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي يمكن أن تنشئها وتعمل فيها المتخرجة ، التالي:

1. مشروع هندسة الديكور والتجميل المنزلي .
2. مشروع تقنيات التعليم (إنتاج نماذج وسائل الإيضاح)
3. مشروع الحاسب الآلي والدعاية (تصميم وإعداد الإعلانات) .
4. مشروع إعداد الوجبات الجاهزة للمصانع .
5. مشروع صناعة وبيع الحلويات والتورتات.
6. مشروع خدمة التغذية الصحية (تغذية في المقاصف المدرسية ورياض الأطفال ودور الحضانة، والمستشفيات).
7. مشروع صناعة منتجات الألبان.
8. مشروع مخابز ومطاعم ذات إدارة نسائية.
9. مشروع المشاغل النسائية (الخياطة، والتطريز، وتصميم الأزياء).
10. مشروع خياطة الملابس والقطع الفنية وتطريزها .
11. -11مشروع مكملات الملابس من الأشغال الفنية.
12. مشروع الصناعات الخفيفة مثل : صناعة الحصير ، وأطباق القش ، والأواني الفخارية .
13. مشروع صناعة السجاد اليدوي .
14. مشروع تنسيق الزهور ونباتات الظل .
15. مشروع صناعة وإنتاج أطقمة السرير والمناشف للمستشفيات والفنادق.
16. مشروع صناعة وإنتاج الزي الرسمي للمدارس، والمستشفيات ، والفنادق.
17. مشروع تصميم الأزياء وتصميم الباترونات ، وتنفيذ الملابس ، وإنتاجها وتغليفها ، وتشغيل الماكينات والآلات .
18. مشروع زي تخرج (طلاب/طالبات) الجامعات.
19. مشروع صالون نسائي (تجميل وكوافير).
20. مشروع زي الإحرام للحج .

وفي ضوء ما سبق فإن التربية الأسرية في المجتمع الحديث لا تقوم فقط على اكتساب الخبرات وممارسة المهارات فيما هو من شئون الحياة المنزلية ، بل تتعداها إلى مسئوليات أخرى خاصة في ميادين العلاقات الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية ، والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تحدث في المجتمع ، وتؤثر بدورها في حياة الأسرة ، وتجعل بعض وظائف الأسرة والمهارات التي يقوم بها أفرادها تخرج خارج نطاق الأسرة ، مما يجعل ما يطلب من الأسرة من المهارات اليدوية أقل بكثير مما يطلب في العلاقات الشخصية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، والتجارية ، كما تجعل المهارات المطلوبة عرضة للتغيير حسب المستويات الاجتماعية التي تنتمي إليها الأسر في المجتمع الواحد ، وهذا يجعل واجبات المرأة عديدة ونامية .

التحديات الرئيسة التي تواجه صاحبات المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خريجات الجامعات السعودية

في ظل التغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم الذي تقاربت فيه المسافات بفضل التطور المذهل في وسائل الاتصال والتقنية ، و في ظل ظروف صعبة

يميزهـا عـدم استقرار الوضـع الاقتصـادي وارتفاع معـدل التضخـم والبيروقراطيـة خـلال المراحـل الانتقاليـة ، وانعـدام المعلومات التسويقيـة السليمة ، وغيـاب التسهيلات الائتمانية ، ووجـود اقتصاد موازٍ في العديد من الحالات؛ فإن من التحديات التي تواجه سيـدات الأعمـال في المشاريـع الصغيـرة في المملكـة العربية السعودية تكمن في : كيفية التعامل مع الأحداث ، والعولمة ، والتواصل الثقافي ، والتغير القيمي ، ومكانة المـرأة في سـوق العمـل ، وتوطـين المعرفـة، والبحـث العلمـي، والمعلوماتيـة . ومـن التحديـات أيضا توفير رأس المال ، والكلفة العالية للخدمات العامة (المرافق والمـاء والكهرباء) ، والحاجة إلى مهـارات في الإدارة المالية ، والممتلكات والعقـارات الشخصية ، والقوانين والأنظمة التي تبطئ نمو الأعمال التجارية ، ومعدلات الفائـدة العالية ،وعـدم الموافقة علـى التمويل بسبب نقص الضمانات العينيـة ،وسوء المعاملة لكون العميل امرأة ، وعـدم الموافقة على التمويل بسبب عدم وجود خبرات سابقة عملية .

ويـرى كثـير مـن الاقتصاديين والمهتمـين بقطاع المشاريـع الصغـيرة والمتوسطـة في السعودية . (جسد الثقافـة ،2009م) والتـي لا يتعـدى رأسمـال أغلبها المليـون ريال سعـودي أن هنـاك تحديـات اقتصادية كبـيرة ستواجـه هـذا القطـاع في المستقبـل القريـب في ظـل سعـي السعودية للانضمـام لمنظمـة التجارة العالميـة، حيث يرى هـؤلاء : أن التحدي الرئيس الذي يستحـق الأولوية هـو تخفيض عدد العمـال الضيوف لترتفـع نسبة المواطنين الذين يمكنهـم الاستفادة من برنامـج الإنفاق الحكومـي الضخم ؛ فالإنفـاق العام لا يصـل للقطاع الأكـبر من النـاس إلا إذا وفر فرص عمـل وربحاً للمواطنـين ، كما أن زيـادة درجة انفتاح الأسـواق أمام المنتجـات الأجنبية الأجـود والأرخص تمثـل تهديـداً للمشاريـع الصغيرة من ناحيـة ، ومن ناحية أخـرى تشجيعاً لأصحاب المنشـآت على تطوير أنفسهم وتحسين القدرة التنافسية لديهم. الأمر الذي يستدعـي اتخـاذ حزمة مـن الخطـوات والتسهيلات من القطاعـين الخاص والعـام، حتـى يستطيع قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة مواجهة هذه التحديات .

والمـرأة السعودية تواجـه التحديـات في المشاريع الصغـيرة والمتوسطة من ناحيـة السياسات والقوانين والوضع الاجتماعي والاقتصادي، كما تواجه تحديات في أساليب الدعم والتشجيـع والخدمات المقدمة لها. ومـن المهـم جـدا دعمهـا وتقويـة دورهـا في المجتمع بحيـث يسهـم في تنميتهـا اجتماعيـا واقتصاديـا ، كذلـك يسهم في تنمية اقتصاد الدولة . حيث إن نسبة مساهمة المرأة السعودية العاملة لا تتجاوز (4 ٪) من إجمـالي حجـم قوة العمـل في المملكة. كمـا تقل نسبة الموظفـات السعوديات عن(7 ٪) من عدد السعوديات في سـن العمـل. ويعتـبر القطـاع الحكومـي الموظـف الرئيسـي للمـرأة . إذ تصـل نسبـة العمالـة فيه نحو (90 ٪) وتتركـز الوظائف في قطاعـين هما : التعليم (88 ٪) والخدمـات الصحيـة (9 ٪) وإذا مـا قورن حجـم الإنفـاق علـى تعليـم المـرأة مـع مساهمتها في التنمية يتضح مقدار الهدر الاقتصادي ، وذلك بسبب محدوديـة المجالات المتاحة لعمل المرأة . ولمعالجة هذا الخلـل وافق مجلـس الـوزراء في عام(1425هـ) على حزمـة من الإجراءات التـي تعمل على توسيع مجالات عمـل المـرأة في القطاعـين العـام والخاص . (وزارة العمل ، التقرير الرابـع – السياسات والغايات وآليات التنفيذ ،1425هـ)

ونظـراً لندرة فرص العمـل في مختلف النشاطات الاقتصاديـة بالقطـاع الخاص، فإنـه ينحصر تشغيل المـرأة السعودية في هذا القطـاع في الخدمات الطبية والاجتماعية بنسبـة (50 ٪)، وفي القطاع المصرفي بنسبة(٪20). ويبلغ عدد السجلات التجارية الرئيسة والفرعيـة التـي تعود ملكيتهـا لسيـدات الأعمال نحو (3 000) سجـل تجـاري برأس مال يبلـغ مليار ريال سعودي. وقد شهد نشاط سيدات الأعمال السعوديات تطوراً ملحوظاً في الأعوام الأخيرة، إذ بلغ عدد الشركات والمؤسسـات النسائيـة داخـل السعوديـة (1500)

منشـأة أي ما نسبته(2,4 ٪) مـن مجموع الشركات والمؤسسـات المحلية المسجلـة، حيث تتنـوع أنشطتها. ومن بين (1233) ترخيصـا أصدرتها هيئة المشاريع النسائيـة الدولية، يوجد فقط (27) مشروعاً تشارك فيهـا مستثمـرات سعوديـات، أي حـوالي (2,1 ٪) فقط مـن إجمالي عـدد التراخيص، وقـد بلغت أكبر نسبـة مساهمـة سعوديـة في المشاريـع الصناعيـة وعددهـا (14) مشروعـا برأسمال(3,75)مليـون ريـال ، و(6,65)مليـون ريـال للمشاريـع الخدميـة ، وعددهـا (13) مشروعـا. ويُقـدّر حجـم الأمـوال الموظفـة في صناديق الاستثمار المشتركة التي تعود إلى النسـاء بنحو (20 ٪)، في حـين يعتقد بأن نحو(15) مليـار ريال من ثـروات النساء غـير موظفة في قنوات استثماريـة ، وإنمـا يُحتفـظ بها في حسابـات جارية. (بوابة المرأة ،2005).

بالإضافة للتحديات السابقة فإن القوانين الحالية تشجـع المشاريـع التجارية الضخمة بصـورة أكبر من المشاريـع التجاريـة الصغـيرة، التي مـن الصعب أن تستمـر في ظل هذه الظـروف الاقتصاديـة المحيطة، فالتجـار الكبـار أقويـاء يستطيعـون الصمـود بعكس أصحـاب المشاريـع الصغـيرة. ولا ينبغـي في الوقـت ذاته، أن نتجاهل غيـاب الترابط بين سيدات الأعمال في الدولـة الواحدة ، وسيدات الأعمـال في دول العالم الأخـرى، وهو أمر ضروري، مـن أجل تبادل الخبرات والاستفـادة مـن التجـارب في القطاعـات التجاريـة والاقتصاديـة، إلى جانـب عدم التنسيـق الكامل بين مجالس سيدات الأعمال الذي من شأنه أن يشجع على التنافـس ممـا يـؤدي إلى تغيير مسارهـن. خصوصًا أن سيـدات الأعمـال العـرب حديثـات العهـد بهـذه الأعمـال، ناهيك عن قلـة الدعم الاقتصـادي الموجه من الحكومات إلى مشاريعهن الاقتصادية الصغيرة، الأمـر الـذي يفرض التنسيـق بين الحكومـة والبنوك لدعم مشاريعهن، بحيث تخفـف البنوك من تشددها تجاه تقديم القروض للمشاريع التجارية الصغيرة.

المشـكلات والصعوبـات التـي تواجـه صاحبـات المشاريـع الصغـيرة والمتوسطـة مـن خريجـات الجامعات في المملكة العربية السعودية

علـى الرغم مـن نجاحـات المـرأة المتحققة على أرض الواقـع ، فإن المـرأة مازلت تعـاني من مشاكل وصعوبـات في المشاريـع الصغـيرة والمتوسطـة تحول بينها وبين تحقيـق ما تتطلع إليه من طموحات تمكنها من المساهمة الفعالة في مسيرة التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية .

وفي دراسـة ميدانيـة حـول مجـالات الاستثمـار المتاحة أمام المـرأة السعودية في المشروعات الصغيرة والمعوقـات التي تواجه المـرأة في هذا القطـاع، أكدت (أبـو الخيل، 1413هـ / 1993م) أن المرأة السعودية العاملـة تعاني من مشكلـة الوكيل. وتفسـر أبا الخيل هـذه المشكلـة بصعوبة إيجـاد وكيل أمـين يعتمد عليه بثقة في القيام بالأعمال المختلفة في الجهات الرسمية. كمـا أشـارت إلى أن المعوقـات التـي تواجـه المـرأة العاملـة تتمثل في المعوقـات :الاجتماعيـة والتنظيمية والروتينية والذاتية.

وفي تقريـر الورشـة التحضيريـة النسائية لمنتدى الرياض الاقتصادي لعام 1424هـ أشارت (الناهض و الفاسـي ،1424هـ/ 2003م) إلى أن نظام العمل والعمـال في المملكـة يتحـدث عـن العمال بشـكل عام دون تحديـد للجنس مما يتسبـب في بعض التفسيرات الاجتهاديـة. مما يتسبـب في مشكلة تطبيـق النظام. وترصد (الناهض والفاسي) قائمة طويلة من المعوقات والإشـكالات بسبب ممارسات التطبيق تؤثر سلباً على مساهمـة المرأة الاقتصادية. ومـن أهم هذه المعوقات الوصايـة على المـرأة البالغة من خـلال فرض الوكيل الشرعـي والكفيل الغارم بـدون أي سند شرعي. ومن المشكلات الأخرى تناقض الأنظمة، فتشريعات وأنظمة غـير واضحة ، وأخرى غير متوفـرة، والازدواجية بين القوانين المدنية والشرعية واختلاط التقاليد بالقواعد والأنظمة وبالمفاهيـم الشرعية لدور المرأة ومشاركتها

في العمل، عدم تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل في الوصول إلى صناديق الإقراض الحكومي، ومنع المرأة من إدارة عملها بنفسها، ومحدودية مجالات التراخيص المهنية والتجارية، بالإضافة إلى ضعف عملية المراقبة والمحاسبة في الأجهزة الحكومية التي تخالف الأنظمة ، أو تميز ضد المرأة.

ففي دراستين حول توظيف المرأة في القطاع الخاص أعدتها إدارة البحوث بالغرفة التجارية والصناعية بالرياض لمحاولة التعرف على جهود الدولة في تأهيل وتوظيف المرأة في فترة خطة التنمية السادسة (1415 – 1420هـ) (مركز البحوث والدراسات بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض،1418) (مركز البحوث والدراسات بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض، 1999م) و المعوقات التي تقف أمامها، توصلتا إلى أن أهم أسباب انخفاض إسهام المرأة في سوق العمل : صعوبة المواصلات ، وقلة مجالات العمل المتاحة. بالإضافة إلى عدم توافق معظم التخصصات العلمية للخريجات مع احتياجات القطاع الخاص ، وعدم توافر التدريب ونقص خدمات رعاية الطفولة. وتوصلت الدراستان إلى عدد من معوقات توظيف المرأة السعودية في القطاع الخاص، ومن أهمها: عدم تناسب عرض العمل النسائي مع طلب مؤسسات القطاع الخاص من حيث التأهيل والتدريب، وضعف تقبل المرأة لظروف ونظام العمل في القطاع الخاص، والمواصلات، وتقاليد عدم الاختلاط، وارتفاع تكاليف توظيف العمالة السعودية.

ولمعرفة العوامل المشجعة والمعوقة للمرأة في مجالات الصناعة والتجارة، أعدت (حسون و المانع ، 1410هـ) دراسة حول فرص عمل المرأة في القطاع الخاص. وتوصلت الباحثتان إلى أن أهم المصاعب التي تعترض تأسيس منشآت سيدات الأعمال تمثلت في الإجراءات القانونية ، والظروف الاجتماعية والالتزامات العائلية. كما أن المرأة تعاني من نقص خدمات الأمومة ورعاية الأطفال.

وقد حصر (العرفج والسهلاوي ، مرجع سابق) أهم المشكلات التي تواجه قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في السعودية من خلال تقسيمها إلى مجموعات نوعية على النحو التالي: مشكلة تتعلق بعدم وجود تعريف موحد ودقيق لهذا النوع من المشاريع، ومشكلة تتعلق بعدم وجود إطار تنظيمي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومشكلات إدارية وتسويقية، ومشكلات اقتصادية ، ومشكلات تمويلية. وقد أوضح رئيس لجنة تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة (الحمادي ،1427هـ) أن أغلب المنشآت الصغيرة والمتوسطة عرضة للوقوع في مشكلات تهدد وجودها، وتجعلها فريسة للخسائر، وربما الإفلاس لعدة أسباب منها : أن أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة لا يلجؤون إلى المستشارين القانونيين عند التفكير في إنشاء منشآتهم ، كما لا يهتمون بإجراء دراسات الجدوى لمشروعاتهم، فضلاً عن غياب أساليب التخطيط والأسس التنظيمية لإدارة المنشآت ، وعدم توافر التمويل اللازم . وقال الحمادي: إنه لهذه العوامل بادرت غرفة الرياض إلى تأسيس الوحدة الاستشارية لعلاج معضلات هذه المنشآت والإسهام في البقاء عليها قوية متماسكة آمنة من الخسائر، ومن ثم الإفلاس والإغلاق ، حيث توفر الغرفة هذه الخدمة مقابل مبالغ رمزية لا تتجاوز (300) ريال تتحمل الغرفة نسبة النصف منها .

أما أهم العقبات والصعوبات التي تعاني منها المرأة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة فهي: ندرة حضور المرأة في أغلب مجالس إدارات الغرف التجارية وإدماجها بصورة كاملة في هذه المجالس، إذ إن الوجود الحالي لا يتناسب مع حجم أعمالها وقدراتها. وهناك بعض المعوقات الأخرى التي تتعلق ببعض سيدات الأعمال أنفسهن تتمثل في عدم إنجازهن معاملاتهن بأنفسهن ، حيث إنهن يلجأن إلى طلب مساعدة الآخرين ، أو من ينوب عنهن في متابعة أي معاملة تجارية خاصة بهن . كما أن الجهات الحكومية تلزم المرأة السعودية شرط وجود الوكالة

والكفيل الغارم عند تقدمها لممارسة نشاطها التجاري ومتابعة أعمالها . ولإيجاد الحلول المناسبة لهذه المشكلة ألغت وزارة التجارة والصناعة السعودية في السابع من أبريل من عام 2005م شرط وجود الوكالة والكفيل الغارم لسيدات الأعمال السعوديات، بعد أن كان إلزامياً خلال الفترات السابقة حال تقدم سيدة الأعمال لممارسة نشاطها التجاري ومتابعة أعمالها مع الجهات المختصة سواء وزارة التجارة أو الغرف التجارية أو غيرها من الجهات.(بوابة المرأة ، مرجع سابق ،2005 م)

كما أن المشاريع الصغيرة التي يقل رأسمال مشروعها عن مليون ريال لا تستطيع الاستفادة من حوافز الاستثمار، ويرجع ذلك إلى الأنظمة والإجراءات بالسعودية، فهذه المنشآت لا تستطيع الحصول على قرض من صندوق التنمية الصناعية، كما تخلو الساحة من صناديق إقراض وبرامج دعم فني لهذه المنشآت، إضافة إلى صعوبة حصولها على قروض استثمارية من البنوك التجارية . و وفقا لدراسة (الفكي ، 2006م) فإن الصناعات الصغيرة والمتوسطة تواجه عددا من المعوقات والمشاكل يتأتى معظمها من طبيعة وهيكلية اقتصاديات الدولة على وجه العموم ، والقطاع الصناعي على وجه الخصوص. ولخصت هذه المعوقات في الاعتماد على الموارد الشخصية والذاتية في التمويل نظراً لارتفاع مستوى الدخل، وصغر حجم رؤوس الأموال اللازمة للبدء بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة ، مع انخفاض القيمة المضافة لمنتجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة؛ حيث إن حوالي(60 ٪) فيها لا تزيد نسبة القيمة المضافة لها على (40 ٪) من القيمة الإجمالية للمنتج النهائي مما يؤدي إلى عدم قدرة هذه المنشآت في الحصول على شهادات منشأة وطنية تؤهلها للتصدير والدخول إلى الأسواق الأخرى. ومن المعوقات أن معظم الصناعات الصغيرة والمتوسطة تعتمد على مدخلات أولية مستوردة من الخارج ، وأن غالبيتها يعتمد على وكلاء ووسطاء في إمدادهم بهذه المدخلات ، ولا يقومون باستيرادها مباشرة. وأنه نتيجة لضعف درجة التكامل والتنسيق الصناعي بين دول المجلس فقد قام العديد من المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة التي تنتج صناعات متشابهة بل ومتماثلة إلى تعرض هذه المنشآت إلى منافسة محلية وإقليمية كبيرة قبل أن تبدأ بالتعرض للمنافسة الأجنبية القادمة من الخارج بموجب قوانين العولمة ، مما يؤدي إلى تعطيل طاقاتها المستغلة ، وتعثرها نتيجة تراجع حصتها في السوق. فضلا عن أن معظم الصناعات الصغيرة والمتوسطة تعتمد على أسلوب التوزيع المباشر للتسويق وليس من خلال مؤسسات تسويق متخصصة أكثر كفاءة وأقل تكلفة . ورأت الدراسة أن الصناعات الخليجية عموماً الصغيرة والمتوسطة منها على وجه الخصوص ستعاني من الآثار المتوقعة لإعادة هيكلة اقتصاديات المنطقة ، وتغيير دور الدولة في النشاط الاقتصادي حيث اعتمدت هذه المنشآت بشكل كبير على الخدمات المجانية أو الزهيدة الثمن التي توفرها الحكومات لهذه المنشآت. وخلصت الدراسة إلى أنه لا توجد لدى دول مجلس التعاون سياسات اقتصادية وحوافز محددة خاصة بالمشروعات والصناعات (الصغيرة والمتوسطة)، وإن الإجراءات الروتينية المصاحبة للاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة والحصول على الامتيازات والإعفاءات المقدمة مكلفة من حيث الوقت والمال مما قد يضعف من حماسة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى السعي للحصول على مثل هذه الامتيازات والحوافز.

التسهيلات التي يمكن أن تقدمها الحكومة لصاحبات المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خريجات الجامعات في المملكة العربية السعودية

إن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى مزيد من الدعم الحكومي، وذلك على مستوى الإطار التنظيمي من خلال الإعفاءات الضريبية، وحوافز التصدير، وتوفير الطاقة وإنشاء مناطق صناعية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وحاضنات أعمال ومراكز تميز وغيرها ، بالإضافة إلى توفير

البنيـة الأساسية للنقـل والاتصالات مـن أجل إيجاد البيئـة المواتية لنمو هـذه المؤسسات بشـكل مستديم. ولا شـك أن نمـو وتعزيز قطـاع المؤسسـات الصغيرة والمتوسطـة سيضـع الأساس لاقتصـاد أقـوى يتسم بتحسـن أحوال سوق العمـل ودخل الفرد، مما سيكون له أثر مباشر على التخفيف من وطأة الفقر.

وقـد وضعـت حكومة خـادم الحرمـين الشريفين العديـد مـن البرامـج لدعـم المواطـن للقيـام بدوره في التنميـة الشاملـة ، والإسهـام بنشاطـه في كل مـا يستهـدف رخـاءه، ورفاهيتـه، وتوفـير جميـع احتياجاتـه إدراكا منهـا لـدور المواطـن المحـوري في العمليـة التنمويـة كونـه وسيلتهـا وهدفهـا. وأخـذ هـذا الدعم أشـكالا متعددة في المجـالات كافة وشمـل الإعانـات والقروض الميسـرة دون فوائد من خـلال عـدد مـن المؤسسـات التمويليـة وهـى البنك الزراعي ، وبنـك التسليف ،وصندوق التنمية العقارية ، وصنـدوق التنمية الصناعية ،وصندوق الاستثمارات العامة ، وصندوق المئوية ، والضمان الاجتماعي.

وقد أسهمـت تلك المؤسسات في تطوير القطاعات الإنمائيـة وخدمة المواطنين بشكل مباشر وفاعل، ومن هذه الإسهامات يقدم بنك التسليف السعودي القروض الميسـرة لدعـم أصحـاب المهـن والمنشـآت الصغيرة والمتوسطـة. كما يقـدم صنـدوق التنميـة الصناعية الاستشـارات الإداريـة والماليـة والفنيـة والتسويقيـة للمشروعات التي يقوم بتمويلها ؛ مما يهيئ لها فرصا أكبر للنجاح . أما صنـدوق الاستثمارات العامة ، فقد أنشئ عام 1391هـ لدعم بعض المشروعات الإنتاجية ذات الطابـع التجـاري لاتصافهـا بالأهميـة الكبيرة لتنميـة الاقتصاد الوطني . كما يستعد صندوق الموارد البشريـة لتوظيف أكـثر من 18558 موظفـة سعودية في القطـاع الخاص والمدن الاقتصاديـة في الشركات والمؤسسـات الخاصة وذلـك بعد تدريبهـن وتأهيلهن من خـلال برنامـج تهيئة طالبـات العمـل في القطاع الخاص الذي عقد بمشاركة المعاهد التدريبية الأهلية في أكـثر مـن (15) محافظة من محافظـات المملكة في وقـت استطـاع فيـه الصنـدوق دعـم (11000) فرصـة وظيفية للفتيات في القطاع الخاص حتى نهاية شهـر ربيع الثـاني ، وتم تسجيل المتدربـات المجتازات للبرنامـج ضمن قائمة طالبات العمـل في مركز الملك فهـد للتوظيـف ومكاتـب العمـل في مختلـف المناطق لترشيحهـن لوظائـف القطـاع الخاص في الشركات التي وقع معهـا الصندوق اتفاقيات الدعم إضافة إلى مختلف الشركات والمؤسسات الراغبة في كوادر نسائية للوظائف المتوافرة لديها . (الحسني ، 2007م)

وبناء على ذلـك توجهت وزارة التجارة السعودية إلى تشكيـل اللجنـة الوطنيـة للمرأة التـي تهدف إلى دراسة وإيجاد الحلـول المناسبة للمعوقات التي تواجه سيـدات الأعمال في أعمالهـن التجارية والتي كان من أهمهـا الوكيـل الشرعـي، وتمويـل البنـوك للمشاريع الاستثمارية، والمواصـلات، والأيدي العاملة السعودية المدربـة، وإنشـاء الحاضنـات، وتعريـف المستثمرات بالفرص الاستثمارية، ونقص الخبرة الإدارية، بعد أن أصبحـت ضرورة ملحة في ظل وجود مدخرات نسائية تقـدر بنحو 62 مليـار ريال (16,5 مليـار دولار) لم يتـم الاستفادة منها في مشاريـع صناعية ، أو تجارية؛ لعدم وجـود قنوات وأوعية استثماريـة مناسبة، الأمر الذي يزيد مـن تفاقم السلبيات التي تواجه الاقتصاد السعودي. (بوابة المرأة ، مرجع سابق)

وهنا يأتي دور المرأة في استغلال الفرص واستثمار الإمكانـات المتوافرة – فمن حقها الاستفادة من جميع الفرصـ المتاحـة سـواء أكانـت خدمات تمويليـة، أم استشاريـة ؛ أم تدريبيـة – والتي تفتـح المجال أمامها للعمل سـواء أكانت مدعومة من الدولة أو من مؤسسة خاصة . فقـد أكد تقرير اقتصادي (اليوم الإلكتروني – الاقتصـاد السعـودي ، 1427هـ) أن إجمالي ما قدمتـه المؤسسـات الحكوميـة التمويليـة في المملكـة العربيـة السعودية للمواطنين حتـى نهاية العام المالي 1426هـ (307) مليـار ريـال ، حيـث أسهمت تلك المؤسسـات إسهاماً كبيراً ومباشراً في التطوير السريع

الـذي شهدته السعودية في سنوات معدودة في مختلف المجـالات الزراعية والصناعيـة والإنشائية والخدمية بشكل عام .

ولأهميـة هـذه المنشـآت حضـت خطـة التنميـة التاسعـة للمملكة، التي بدأت مـن العام المالي الحالي على ضرورة إنشاء هيئـة متخصصة لرعاية المنشآت الصغـيرة والمتوسطـة؛ لتكـون هـذه الجهـة مستقلـة ومعنية بهذا القطاع وتتبع مجلس الوزراء، وتعمل على التنسيـق بين صندوق المـوارد البشرية وبنك التسليف ، وصندوق المئويـة ، والمؤسسة العامة للتدريب المهني. لذا نأمل من مجلس الشورى الموقر الموافقة على إنشاء هـذه الهيئة لتفعيل دور المنشـآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني. (باعجاجة ،1432هـ)

وفي ضـوء مـا سبق يمكـن دعم المـرأة السعودية وإدماجها في التنمية في أربعة اتجاهات وهي:-

أولا: التعليـم والتدريـب لأن المـرأة بحاجـة إلى تدريـب وفـق احتياجاتهـا حتـى تستطيـع أن تديـر مشروعها.

ثانياً: التوعية والتثقيف للمرأة والأسرة والمجتمع، حتـى تُقبل المرأة علـى مشروعها بشجاعـة وحماس ، ودون التخـوف من فشـل المشروع والخسـارة ، كذلك توعيـة وتغيـير ثقافـة الأسـرة والمجتمـع حتـى يتقبل الأفراد عمل المرأة في هذا المجال .

ثالثـاً: السياسـات والقوانـين التـي تسهل دخول المرأة في سوق العمل الإنتاجـي بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وإلغاء المواد التي تعوق تقدمها.

رابعـا : الخدمات الداعمة سواء أكانت تمويلية أم غير تمويلية.

إجراءات الدراسة

أولا : منهج الدراسة

ثانيا : عينة الدراسة

ثالثاً : إعداد وبناء أدوات الدراسة

رابعا : التطبيق المبدئي على عينة الدراسة

خامسا : التحليلات الإحصائية

أولا : منهج الدراسة

اتبعـت الباحثـة المنهج الوصفـي التحليلي ، الذي عرفـه (العساف ،1421هـ / 2000) بأنه: "طريقة بحث يتـم تطبيقها من أجل الوصـول إلى وصف كمي هـادف ، ومنظم ، لمحتـوى أسلوب الاتصـال" فمنهج الدراسـة يقـوم على جمـع البيانات من خـلال مسح آراء عينـة الدراسة بطريقة غير مباشرة (الاستبانة) وذلـك بهـدف وصـف حـال العينـة ، ثـم تحليلهـا وتفسيرهـا ، لاستنتـاج النتائج المتعلقـة بالإجابة عن أسئلة الدراسة ، وقـد استخدمت الباحثة هذا المدخل عنـد معالجتها لموضوع آراء طالبـات التربية الأسرية في جامعـة طيبة نحـو المشاريع الصغـيرة والتحديات والمشـكلات والصعوبـات التـي تواجههـن في هـذه المشاريع (الصغيرة والمتوسطة) والتسهيلات والحلول المقترحة لذلك. ولتحقيق ذلك تم اتباع الآتي :

- قـراءات في المراجـع والوثائـق والدراسـات السابقـة والمواقـع ذات العلاقـة بموضـوع الدراسة.
- تطبيـق أداة الدراسـة (الاستبانـة) لمعرفـة آراء الطالبـات (عينـة الدراسـة) في المشاريع الصغـيرة ، وقـد أجري عليها اختبـار الصدق الظاهـري ، واختبـار الثبـات للتأكـد مـن صلاحيتها للتطبيق .

حدود الدراسة :

الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة الحالية على معرفة آراء طالبات التربية الأسرية في جامعة طيبة ، في موضوع المشاريع الصغيرة ودورها في توفير فرص عمل لخريجات التربية الأسرية في جامعة طيبة.

الحـدود البشريـة: اقتصـرت عينـة الدراسـة الحالية على التالي:

- طالبـات التربيـة الأسريـة في جامعـة طيبـة ، اللاتـي يدرسن في المستوى الثالـث ، وعددهن

(77) طالبة .

الحدود الزمنية : تم تطبيق أداة الدراسة على :

- طالبات التربية الأسرية (عينة الدراسة) في جامعة طيبة المسجلات خلال الفصل الأول من العام الدراسي 1430 / 1431هـ.

عينة الدراسة :

تمثلت عينة الدراسة في عينة قصدية (عمدية)١× من طالبات التربية الأسرية خلال العام الدراسي 1430/1431هـ ،وعددهن (77) طالبة .

إعداد وبناء أداة الدراسة

قامت الباحثة بإعداد- أداة الدراسة (الاستبانة) بحيث تتناسب وطبيعة الدراسة وتحقق أهدافها ، وذلك لمعرفة آراء(عينة الدراسة) نحو المشاريع الصغيرة والتحديات والمشكلات والصعوبات التي تواجههن والتسهيلات والحلول المقترحة لذلك.(انظر الملحق رقم (1)

تكونت الاستبانة من (44) عبارة منها : (31) عبارة موجبة الصياغة ،و(13) عبارة سالبة الصياغة . كما قسمت العبارات إلى أربعة محاور: احتوى المحور الأول على (16) عبارة عن الاتجاه نحو التخصص والمشاريع الصغيرة والمتوسطة ، واحتوى المحور الثاني على (6)عبارات عن الاتجاه نحو التحديات التي تواجه صاحبات المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خريجات التربية الأسرية في جامعة طيبة ،والمحور الثالث احتوى على (7) عبارات عن الاتجاه نحو المشكلات والصعوبات التي تواجه صاحبات المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خريجات التربية الأسرية في جامعة طيبة ،أما المحور الرابع فاحتوى على (15) عبارة عن الاتجاه نحو التسهيلات التي يمكن تقديمها لصاحبات المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خريجات التربية الأسرية في جامعة طيبة.

وقد استخدم ميزان التقدير الرباعي وفقاً لمقياس ليكرت (أوافق بشدة ، أوافق ، لا أوافق ، لا أوافق بشدة)على أن تجيب الطالبة بوضع علامة (√) أمام التقدير الذي يتفق ورأيها ، وتتم عملية التصحيح بأن تعطى للعبارة الموجبة (4) درجات تحت تقدير أوافق بشدة ، (3) درجات تحت أوافق ، (2) درجة تحت لا أوافق ، (1) درجة تحت لا أوافق بشدة ، والعكس بالنسبة للعبارات السالبة ، وبعد التعديل أعدت الاستبانة في صورتها النهائية٢×.

صدق أداة الدراسة :

تم عرض أداة الدراسة – الاستبانة –على عدد من المحكمين المتخصصين في التربية وعلم النفس ،وطرق التدريس ، والتربية الأسرية من عضوات هيئة التدريس ، بغرض الحكم على الصدق الظاهري للاستبانة ، لإبداء مرئياتهم التي تم في ضوئها إجراء التعديلات المقترحة على الأداة لتصبح صالحة لقياس ما صممت لقياسه .

- ثبات أداة الدراسة :

تم حساب ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) بتحديد قيمة (ألفاكرنباخ) حيث بلغت قيمة معامل ثبات الأداة (87و) وهي قيمة عالية تؤكد ثبات الأداة وتعطي الثقة في استخدامها .

المعالجات الإحصائية :

بعد ترميز البيانات ورصدها في جداول برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية ((SPSS نسخة (16) . قامت الباحثة بمعالجتها إحصائياً لحساب :

- معامل ثبات (ألفا كرنباخ) للتأكد من ثبات أداة الدراسة .

١) العينة العمدية من أساليب الطريقة غير الاحتمالية في اختيار العينة ، وهي أن يتحكم الباحث في اختيار أفراد العينة ولا تتطلب معرفة أفراد مجتمع البحث ، ولهذا فلا تتساوى الفرصة لأفراد مجتمع البحث للدخول في العينة ، فهي تعتمد على خبرة الباحث ومعرفته بأن هذه المفردة أو تلك تمثل مجتمع البحث.لذلك سميت أيضاً الاختيار بالخبرة. (العساف ،1424هـ=2003م)

٢ ×) انظر كامل الاستبانة في الملحق رقم (١) .

- التكرارات ، والنسب المئوية لوصف المتغيرات الديمغرافية لعينة الدراسة .
- معامل ارتباط بيرسون وذلك لمعرفة النتائج ومدى ارتباطها ، وذلك في شكل مصفوفة ارتباط بين كل متغير ،والمتغيرات الأخرى ، وبين المتغيرات ومحاور الاستبانة وإجمالها.
- اختبار(T.Test) وذلك للمقارنة بين الطالبات المتزوجات وغير المتزوجات ، والمنجبات وغير المنجبات في اتجاهاتهن نحو المشاريع الصغيرة.

نتائج الدراسة ومناقشتها :

أولا : نتائج الدراسة في ضوء وصف العينة :

جدول رقم(1)

المتغيرات الديموغرافية لعينة الدراسة وتكراراتها ونسبها المئوية ن = 77

م	العمر		الحالة الاجتماعية				المستوى الدراسي		المرحلة العمرية		متوسط دخل الأسرة			مؤهل الزوج				عمل الزوج		
	أقل من٢٥	٢٥أقل من٣٥	متزوجة	غير متزوجة	منجبة	غير منجبة	الثاني	الثالث	ماقبل المدرسة	غير مبين	منخفض	متوسط	عالي	ثانوي	دبلوم	بكالوريوس	غير مبين	موظف حكومي	قطاع خاص	غير مبين
التكرارات	٧٦	١	٧	٧٠	٣	٧٤	٦	٧١	٣	٧٤	٦٤	٧	٦	١	١	٢	٧٣	٣	١	٧٣
النسب المئوية	٩٨,٧	١,٣	٩,١	٩٠,٩	٣,٩	٩٦,١	٧,٨	٩٢,٢	٣,٩	٩٦,١	٨٣,١	٩,١	٧,٨	١,٣	١,٣	٢,٦	٩٤,٨	٣,٩	١,٣	٩٤,٨

يتضح من الجدول رقم (1) التالي :

– العمر : أن معظم طالبات التربية الأسرية (عينة البحث) يقع في الفئة العمرية أقل من (25) سنة، حيث بلغت نسبتهن (98,7 ٪) ،وأن نسبة (1,3 ٪) تقع في الفئة العمرية (25أقل من35) سنة.

– الحالة الاجتماعية : أن نسبة طالبات التربية الأسرية (عينة الدراسة) غير المتزوجات (90,9 ٪) ، وأن نسبة طالبات التربية الأسرية (عينة الدراسة) المتزوجات (9,1 ٪) . كما أن نسبة طالبات التربية الأسرية (عينة الدراسة) غير المنجبات (96,1 ٪) ، وأن نسبة طالبات التربية الأسرية (عينة الدراسة) المنجبات (3,9 ٪) .

– المستوى التعليمي : أن معظم طالبات التربية الأسرية (عينة الدراسة) في المستوى التعليمي الثالث بنسبة(92,2 ٪) ، وأن ما نسبته (7,8 ٪) من الطالبات (عينة الدراسة) في المستوى التعليمي الثاني .

– الطالبات اللاتي لديهن أولاد : أن نسبة طالبات التربية الأسرية (عينة الدراسة) اللاتي ليس لديهن أولاد (96,1 ٪) ، وأن نسبة طالبات التربية الأسرية (عينة الدراسة) اللاتي لديهن أولاد (3,9 ٪) وأن أولادهن مازالوا في المرحلة العمرية ما قبل المدرسة.

– أما متوسط دخل الأسرة : فيعد متوسط دخل طالبات التربية الأسرية(عينة الدراسة) بنسبة (83,1 ٪) منخفضاً ، وبنسبة (9,1 ٪) متوسط ، وبنسبة (7,8٪) فيعد عالٍ .

- مؤهـل الزوج: أن نسبـة (1,3٪) من طالبات التربيـة الأسريـة (عينـة الدراسة) مؤهـل أزواجهن ثانـوي ، و أن نسبـة (1,3٪) من(عينـة الدراسـة) مؤهـل أزواجهـن دبلوم ، كما أن نسبـة (2,6٪) من (عينـة الدراسة) مؤهل أزواجهن بكالوريوس ، وأن ما نسبته (3,9٪) من طالبـات التربية الأسرية (عينة الدراسة) المتزوجات (مؤهل أزواجهن غير مبين.)

- أمـا عمـل الـزوج: فـإن نسبـة (1,9٪) مـن طالبـات التربيـة الأسريـة (عينـة الدراسـة) يعمـل أزواجهـن في الوظائـف الحكوميـة ، وأن نسبـة (1,3٪) مـن (عينـة الدراسة) يعمـل أزواجهن في القطـاع الخاص، وأن ما نسبتـه (1,9٪) من (عينة الدراسة) المتزوجات (فعمل أزواجهن غير مبين.)

ثانيا : نتائج الدراسة في ضوء الفروض :

الفرضـ الأول الـذي ينص علـى أنـه:(لا توجد علاقـة ارتباطيـة بين إجمـالي الاستبانـة وكل محور مـن محاورهـا ، و إجمـالي الاستبانـة وكل متغير من المتغيرات الديمغرافية لعينة الدراسة).

وللتحقق من صحة الفرض الأول تم حساب معامل ارتباط بيرسون ، والجدول رقم (2) يوضح ذلك .

جدول رقم (2) مصفوفة معامل ارتباط بيرسون

	العمر	المستوى	دخل الأسرة	عدد الأولاد	أعمارهم	مؤهل الزوج	عمله	المشاريع	التحديات	التسهيلات	المشكلات	المجموع
العمر (ر) قيمة (ر)	1											
المستوى(ر) قيمة (ر)	.026 .830	1										
دخل الأسرة (ر)قيمة (ر)	-.060 .617	.110,363	1									
عدد الأولاد (ر) قيمة(ر)	-.020 .866	.037,759	.088,464	1								
أعمارهم (ر)قيمة(ر)	-.020,866	.037,759	.088,464	1.000 .000	1							
مؤهل الزوج (ر) قيمة (ر)	-.027,821	.050,681	.275,021	.575,000	.575,000	1						
عمله(ر) قيمة (ر)	-.026,828	.693 .048	.178,137	.721,000	.721,000	.911,000	1					
المشاريع(ر) قيمة (ر)	-.112,354	.191,111	-.098,415	-.159,186	-.159,186	.037,761-	.069,570-	1				
التحديات (ر)قيمة (ر)	-.102,399	.071,561	-.080,561	-.146,228	-.146,228	.111- .360	.111,360-	.054 .000.	1			
التسهيلات (ر)قيمة (ر)	-.226 .058	.147,222	.177,141	-.141 .240-	.141,240	.034,776	.006,961	.576,000	.639,000	1		
المشكلات (رقيمة (ر)	-.06 .378	.116,324	.022,854	-.151 .208-	-.151 .208-	-.068 .575	.126- .294-	.428,000	.476,000	.570,000	1	
المجموع	-.182,131	.172,155	.014,907	-.181 .135-	-.181,135-	.091,454-	.091,454-	.824,000	.766,000	.892,000	.742,000	1

يتضح من الجدول رقم (2) أنه :

- لا توجد علاقة ارتباطية بين المستوى التعليمي والعمر .
- لا توجد علاقة ارتباطية بين متوسط الدخل الشهري والعمر و المستوى التعليمي.
- لا توجد علاقة ارتباطية بين حجم الأسرة والعمر و المستوى التعليمي، ومتوسط دخل الأسرة .
- لا توجد علاقة ارتباطية بين عمر الأبناء وعمر الأم و المستوى التعليمي، ومتوسط دخل الأسرة.
- لا توجد علاقة ارتباطية بين مؤهل الزوج وعمر الزوجة و المستوى التعليمي ، بينما توجد علاقة ارتباطية موجبة بين مؤهل الزوج ومتوسط دخل الأسرة،وعدد الأبناء ، وعمر الأبناء، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (ر) (.275 ،.575 ، .575) على التوالي وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (.02 ،.001 ،.001)على الترتيب.

وقد يرجع السبب في هذه النتيجة إلى أنه كلما كان مستوى تعليم الزوج عالياً ، كلما كانت قراراته أعمق وأكثر دقة في اختيار الوظيفة التي تدر الدخل الكبير على الأسرة ، وفي تحديد عدد الأولاد ،وفي تفهمه في إنشاء زوجته لمشروعها الصغير ، من الزوج غير المتعلم .

- لا توجد علاقة ارتباطية بين العمر وإجمالي استبانة المشروعات الصغيرة وكل محور من محاورها(التحديات ، والمشروعات ، والتسهيلات ، والصعوبات والمشكلات) .
- لا توجد علاقة ارتباطية بين المستوى التعليمي للمبحوثات وإجمالي استبانة المشروعات الصغيرة وجميع محاورها.
- لا توجد علاقة ارتباطية بين متوسط الدخل الشهري وإجمالي استبانة المشروعات الصغيرة وجميع محاورها.
- لا توجد علاقة ارتباطية بين عدد الأبناء وإجمالي استبانة المشروعات الصغيرة وكل محور من محاورها.
- كذلك لا توجد علاقة ارتباطية بين عمر الأبناء وإجمالي الاستبانة وكل محور من محاورها.
- لا توجد علاقة ارتباطية بين مؤهل الزوج وإجمالي الاستبانة وكل محور من محاورها.
- توجد علاقة ارتباطية موجبة بين مهنة الزوج والمستوى التعليمي حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (ر) (.911) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (.001).

وقد يرجع السبب في هذه النتيجة إلى أنه كلما كان مستوى تعليم الزوج عالياً ،كلما تقلد مناصب إدارية وظيفية أعلى .

- لا توجد علاقة ارتباطية بين التحديات والمستوى التعليمي للزوج ومهنته .
- لا توجد علاقة ارتباطية بين أنواع المشاريع والمستوى التعليمي للزوج ومهنته ، بينما توجد علاقة ارتباطيه بين أنواع المشاريع والتحديات التي تواجه إقامة المشروعات . حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (ر) (.546) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (.001).

وقد يرجع السبب في هذه النتيجة إلى أن هناك تحديات اقتصادية كبيرة تواجه المرأة وتؤثر في إنشائها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة .

وتتفق هذه النتيجة مع عدد من الدراسات العربية والأجنبية مثل : دراسة (سلامة ، 1431هـ) ، ودراسة (الدخيل ، 2004م) ، و دراسة (الهيئة العامة للاستثمار في السعودية ،1424هـ - 2003م) ، ودراسة سيلفيا آن هاوليتان راشد (Sylvia Ann Hewlettand Rashid ،2010) . التي أكدت على أن المرأة طموحة وتنمو في سوق العمل بتحدٍ ملح . وأن المرأة السعودية تواجه التحديات في المشاريع الصغيرة

والمتوسطة من ناحية السياسات والقوانين والوضع الاجتماعي والاقتصادي، كما أنها تواجه التحديات في أساليب الدعم، والتشجيع ، والخدمات المقدمة لها. ومن المهم جدا دعمها وتقوية دورها في المجتمع بحيث يسهم في تنميتها . (وزارة العمل ، التقرير الرابع – السياسات والغايات وآليات التنفيذ ،1425هـ)

- لا توجد علاقة ارتباطية بين التسهيلات التي يقدمها المجتمع لإقامة المشروعات والمستوى التعليمي ، ومهنة الزوج ، بينما توجد علاقة ارتباطيه موجبة بين محور التسهيلات ومحوري التحديات وأنواع المشاريع حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (ر) (639. ،576.) على التوالي ، وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (001. ، 001.) على الترتيب .

وقد يرجع السبب في هذه النتيجة إلى أن الطالبات(عينة الدراسة) يعرفن أن هناك تحديات اقتصادية كبيرة تواجه المرأة وتؤثر في إنشائها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وتتفق هذه النتيجة مع عدد من الدراسات العربية والأجنبية مثل : دراسة (العرفج والسهلاوي ،2006م) ، ودراسة (شركة الأبحاث التبصيرية ،2005) ، ودراسة (جامعة ريرسون التقنية،1997م) ، ودراسة (فرناندیز وباربارا ، 1997م) التي أكدت على أن هناك تحديات تواجه المرأة في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، ولكن المرأة تستطيع مواجهتها والتغلب عليها، وذلك باتباع حزمة من الخطوات والتسهيلات التي يقدمها القطاعان :الخاص، والعام ،في هذا القطاع .

- لا توجد علاقة ارتباطية بين محور المشكلات والمستوى التعليمي للزوج ومهنته ، بينما توجد علاقة ارتباطية موجبة بين إجمالي الاستبانة وكل محور من محاورها ، (التحديات ، و محور المشاريع الصغيرة ، و التسهيلات ، والصعوبات والمشكلات) حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (ر) (766. ،824. ،892. ،742.) على التوالي ، وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (001.) لكل محور من محاورها على الترتيب .

وقد يرجع السبب في هذه النتيجة إلى أن كل محور من محاور الاستبانة (التحديات، والمشاريع الصغيرة ،والتسهيلات ، والصعوبات والمشكلات) يؤثر في المحاور الأخرى ويتأثر بها، وبالتالي فإن كل محور من محاور الاستبانة يؤثر في إجمالي الاستبانة .

وتتفق هذه النتيجة مع عدد من الدراسات العربية والأجنبية مثل: دراسة (الهيئة العامة للاستثمار في السعودية ،1424هـ – 2003م)، ودراسة سيلفيا آن هاوليتان راشد (Sylvia Ann HewlettandRashid، 2010)، ودراسة (المتحف العالمي للنساء ،2009م) ، ودراسة (شركة الأبحاث التبصيرية ، 2005) ، ودراسة (النهوض بالمرأة في سوق عالمي جديد في نيويورك ،عام 2009م) (Advancing Women in the Global Marketplace New York، 5 March 2009.-6 2010) التي أشارت بأن المرأة مبادرة، وتستطيع مواجهة كل التحديات والصعوبات التي تواجهها في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، كما يمكنها الاستفادة من التسهيلات المقدمة لهذا القطاع ،وأن على المسئولين والمستهلكين والعاملين والبائعين أن يفهموا الثقافة الفريدة للمشروعات الصغيرة التي تملكها النساء ، حيث إنهن يختلفن عن نظرائهن الرجال في عدة أمور مثل: كيفية الإدارة ، واتخاذ القرار ، واختيار البائعين ، والاستفادة من الائتمان . كما أشارت الدراسات أيضا إلى أن التقنية قدمت للمشروعات الصغيرة القوة في التشغيل بشكل فعّال من أي واقع ومن أي موقع . وأن معظم هذه الدراسات تؤكد على وضع رؤية واستراتيجية تساعد وتدعم في تمكين المرأة من الأعمال الاقتصادية والمساواة بين الجنسين في ذلك . وبذلك تحقق الفرض الأول للدراسة .

وللتحقق من صحة الفرض الثاني ، والذي ينص على أنه: (لا توجد فروقٌ دالة إحصائيا بين استجابات الطالبات المتزوجات وغير المتزوجات في اتجاهاتهن نحو مجالات المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي يمكن أن تعمل فيها خريجة التربية الأسرية). تم إجراء اختبار (T .Test) والجدول رقم (3) يوضح ذلك .

جدول رقم (3)

نتائج اختبار(T.Test) لقياس الفروق بين متوسطات الطالبات المتزوجات وغير المتزوجات في اتجاهاتهن نحو مجالات المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي يمكن أن تعمل فيها خريجة التربية الأسرية

محاور الاستبانة	المتغير	العدد	م . الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة الفائية	مستوى دلالتها	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
التحديات	متزوجة	٦	٨,٥٠٠٠	٣,٧٨١٥٣				
	غير متزوجة	٦٤			١,٢١٣	.٢٧٥	-.٥٤٩-	.٥٨٥
الاتجاه نحو المشاريع	متزوجة	٧	٢٨,٧١٤٣	٢,٩٢٧٧٠				
	غير متزوجة	٦٤			١,٦٠٤	.٢١٠	--.٩٥٠-	.٣٤٥
التسهيلات	متزوجة	٧	٢٣,٧١٤٣	٦,٧٠١١٠				
	غير متزوجة	٦٤			.٨٤٦	.٣٦١	-.٩٧٢-	.٣٣٥
المشكلات	متزوجة	٧	١١,٢٨٥٧	٢,٨١١٥٤				
	غير متزوجة	٦٤			.٢٩٥	.٥٨٩	-.٤٧١-	.٦٣٩
المجموع	متزوجة	٦	٧٠,٣٣٣٣	١٣,٦٤٧٩٥				
	غير متزوجة	٦٤			.٠١٨	.٨٩٣	-١,٢٥٤-	.٢١٤

يتضح من الجدول رقم (3) عدم وجود فروقٌ دالة إحصائيا بين متوسطات الطالبات المتزوجات وغير المتزوجات في كل محور من محاور الاستبانة وفي إجمالها في اتجاهاتهن نحو مجالات المشاريع الصغيرة التي يمكن أن تعمل فيها خريجة التربية الأسرية.حيث بلغت قيمة (ت) (549-. ،950-. ،972-. ،471-. ،1,254-) على التوالي وجميعها غير دالة .

وقد يرجع السبب في هذه النتيجة إلى : عدم وعي ودقة الطالبات المتزوجات وغير المتزوجات (عينة الدراسة)في اختيار الفرص الاستثمارية في المشاريع الصغيرة ، وذلك لعدم تمكنهن ومعرفتهن بالمعايير الدقيقة الواقعية لاختيار هذه الفرص الاستثمارية .

وتتفق هذه النتيجة مع عدد من الدراسات العربية والأجنبية مثل: دراسة (سلامة ، 1431هـ)، ودراسة (العرفج والسهلاوي ،2006م) ، ودراسة (بالخيور ،2004م/1425هـ) ، و دراسة (الخبير ، 2004م/1425هـ) ، ودراسة (الدخيل ، 2004م) ، و دراسة (الهيئة العامة للاستثمار في السعودية،1424هـ - 2003م) ، ودراسة (النهوض بالمرأة في سوق عالمي جديد في نيويورك ، 2009م) ، و دراسة (جمعية المرأة للشركات الصغيرة والمتوسطة ،2011م)، ودراسة مشروع الجيل الأول The First Generation Project،2011)) حيث أكدت هذه الدراسات على قدرة المشاريع الصغيرة في إيجاد فرص عمل لعدد كبير من الأيدي العاملة ، وكذلك إيجاد دخل لهم ولأصحاب هذه المشاريع ، مما يسهم

في رفع المستوى المعيشي لفئات كثيرة من أفراد المجتمع ، ولكـن عدم الدقة في اختيـار الفرص الاستثمارية في قطـاع المنشآت الصغـيرة والمتوسطـة ؛ أدى إلى تعثر هـذه المنشآت ، وهذا يرجع إلى نقص الخبرة في بناء وإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة. و لذلك لابد من وضع رؤية تساعد في تنمية المرأة وتمكينها من الأعمال الاقتصادية الاستثمارية ومساواتها في ذلك بالرجل . وبذلك تحقق الفرض الثاني للدراسة.

وللتحقـق من صحة الفرض الثالث، والذي ينص على أنه: (لا توجد فروقٌ دالة إحصائيا بين استجابات الطالبات المنجبات وغير المنجبات في اتجاهاتهن نحو مجـالات المشاريع الصغـيرة والمتوسطة التي يمكن أن تعمل فيها خريجة التربية الأسرية). تم إجراء اختبار (T . Test) والجدول رقم (4) يوضح ذلك .

جدول رقم (4)

نتائج اختبار(T.Test) لقياس الفروق بين متوسطات الطالبات المنجبات وغير المنجبات في اتجاهاتهن نحو مجالات المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي يمكن أن تعمل فيها خريجة التربية الأسرية

محاور الاستبانة	المتغير	العدد	م .الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة الفائية	مستوى دلالتها	قيمة (ت)	مستوى دلالة(ت) للطرفين
التحديات	منجبات	٣	٧,٣٣٣٣	١,١٥٤٧	١,٠٢٩	.٣١٩	-١,٢٨٠	.٢١١
	غير منجبات	٢٧						
الاتجاه نحو المشاريع	منجبات	٣	٢٨,٣٣٣٣	٤,٠٤١٤٥	.٠٥٤	.٨١٩	١,٢٨٩-	.٢٠٨
	غير منجبات	٢٧						
التسهيلات	منجبات	٣	٢٣,٣٣٣٣	٧,٢٣٤١٨	.٠٧٧	.٧٨٤	-١,٠٥٤	.٣٠١
	غير منجبات	٢٧						
المشكلات والصعوبات	منجبات	٣	٩,٦٦٦٧	١,٥٢٧٥٣	١,٥٤٢	.٢٢٩	-١,١٦٣	.٢٥٥
	غير منجبات	٢٧						
المجموع	منجبات	٣	٦٨,٦٦٦٧	٢١١,٥٠٣٦	.٢٧٧	.٦٠٣	-١,٣٦٥	.١٨٣
	غير منجبات	٢٧						

يتضـح من الجدول رقـم (4) عدم وجـود فروق دالـة إحصائيا بـين متوسطـات الطالبـات المنجبات وغير المنجبـات في كل محور من محاور الاستبانة وفي إجمالها في اتجاهاتهن نحو مجالات المشاريع الصغيرة التي يمكن أن تعمل فيها خريجة التربية الأسرية حيث بلغت قيمـة(ت) (1,280-، 1,289-، 1,054-، 1,163، 1,365-) على التوالي وجميعها غير دالة .

وقـد يرجـع السبـب في هـذه النتيجـة إلى أن الطالبات(عينة الدراسة) المنجبات لايزلن طالبات ، وأن أبناءهن صغار ويحتاجون للرعاية والاهتمام ، أما احتياجاتهم المادية فهي محدودة ، ولم يفكرن إلى الآن بجدية في كيفية توفير احتياجاتهم المستقبلية .

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (العرفج والسهلاوي ،2006م) ودراسـة (الدخيـل ، 2004م)، و دراسة (الهيئـة العامـة للاستثمـار في السعوديـة ،1424هـ - 2003م) التـي رصـدت العوامل والمعوقـات لمعرفة أكـثر المعوقـات أهميـة التي تواجـه سيـدات الأعمال السعوديـات. وتوصلـت الدراسـات إلى أن مـن أهـم

العوامل والمعوقات التي تواجه المرأة السعودية المستثمرة في إنشاء وإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي: المعوقات الاجتماعية التي توجب على المرأة السعودية عدم الخروج من المنزل لمراعاة الزوج والأولاد وإدارة شؤون الأسرة ، وعدم الاختلاط بالرجال. وبذلك تحقق الفرض الثالث للدراسة.

التوصيات :

1. إطلاق مبادرات جادة لإصلاح النظام التعليمي ، بحيث يتم توجيه المناهج الدراسية في مراحل التعليم الثانوي (التوجيهي ، والمهني)، والجامعي ، نحو الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك في مختلف التخصصات العلمية بصفة عامة وفي تخصص التربية الأسرية وعلوم الأسرة بصفة خاصة ، من أجل رفع مستوى مهارات الطلاب والطالبات بحيث يتم توجيههم نحو مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، في إطار إيجاد فرص عمل بدلا من التوجه للعمل في المؤسسات والأجهزة الحكومية .
2. وضع رؤية واستراتيجية تساعد وتمكن خريجة التربية الأسرية، وخريجة كلية علوم الأسرة من إنشاء وإدارة مشروعها بنفسها . وذلك بالتغلب على : معوقات الاستثمارات النسائية ، وتشجيع الجهات الحكومية للاستثمارات النسائية ودعمها ، وإتاحة المجال أمام المرأة للإشراف المباشر، ومتابعة أعمالها، والاهتمام بتنمية القدرات الإدارية للنساء، وإنشاء إدارات نسائية في الدوائر الحكومية، و إنشاء منطقة صناعية نسائية ، وإيجاد مراكز وإدارات نسائية لخدمة سيدات الأعمال، وتقليص مدة الحصول على التراخيص اللازمة لمزاولة النشاط ، وتوجيه التعليم طبقاً لمتطلبات سوق العمل، وإلغاء شرط الوكيل الشرعي ، وتسهيل استقدام العمالة ، وتوفير القروض البنكية للمستثمرة، ومعالجة مشكلة المواصلات،وضرورة أن تكون إدارة المشروع مؤهلة وقادرة على الاستفادة من الفرص.
3. إعادة النظر في المناهج التدريبية في إطار توجيهات الدولة لمختلف الإدارات والأجهزة الحكومية والقطاع الخاص نحو جعلها تغطي تخصصات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، بما يؤدي إلى تأهيل العاملات ، و المستثمرات ، وإكسابهن الخبرات والمهارات اللازمة لتأسيس وتشغيل هذه المشروعات .
4. التأكيد على ضرورة تنمية وتدريب وتأهيل رائدات ، وسيدات الأعمال ، والفتيات لبناء قدراتهن الإدارية ، والمالية ، والتسويقية ، والفنية ، مع إذكاء روح تحمل المخاطر الاقتصادية لديهن، وتشجيعهن لتأسيس وامتلاك وتشغيل المشروعات الصغيرة .

المراجع :

- بـان كـي مـون ، بإمكاننـا إنهـاء الفقـر، الأهـداف الإنمائيـة للألفيـة 2010 Available on Line at: http:// www.un.org/arabic/millenniumgoals/bkgd.shtml
- مجلـس الشـورى ، المملكة العربيـة السعودية ، خـادم الحرمـين الشريفين الملك عبـدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - ، في افتتاح أعمـال السنـة الثالثـة مـن الـدورة الخامسة لمجلس الشورى ،1432هـ .ل Available on Line at: http://www.shura.gov. ا sa/wps/wcm/connect/ShuraArabic/internet/news/news+1189
- وزارة الاقتصاد والتخطيط (1425 – 1430 هـ = 2005 – 2010م) ،خطة التنمية الثامنة المملكة العربية السعودية.
- بان كي مـون ، بإمكاننا إنهاء الفقر ، الأهداف الإنمائيـة للألفيـة 2010. Available on Line at: http://www.un.org/arabic/millenniumgoals/bkgd.shtml
- حسـام الديـن ، زهـير محمـد عبـد الله ، تعليـم الإناث في العـالم الإسلامـي – دراسة في البنـى التعليميـة ، المنظمـة الإسلاميـة للتربيـة والعلـوم والثقافـة (الإيسيسكـو)، 2002م . Available on Line at: http://www.isesco.org.ma/arabe/publications/taaliminath/P4.php
- مجلـس الشـورى ، المملكة العربيـة السعودية ، خـادم الحرمـين الشريفين الملـك عبد الله بن عبد العزيـز آل سعود - حفظه الله ، في افتتاح أعمال السنة الثالثة من الدورة الخامسة لمجلس الشـورى ، 1432هل1 السـع Available on Line at: http://www.shura.gov.sa/wps/wcm/connect/ShuraArabic/internet/news/news+1189
- الأخبـار الاقتصاديـة ليـوم الأحـد 1432/03/24 هـ 27 فبراير 2011 م
- وزارة التخطيط (1430 – 1435 هـ =2010 – 2015م). خطـة التنميـة التاسعة ، المملكة العربية السعودية.
- الغرفـة التجارية الصناعية بالرياض ، دراسة المنشـآت الصغـيرة محـركات أساسيـة لنمـو اقتصادي منشود، منتدى الرياض الاقتصادي نحو تنمية اقتصادية مستدامة أكتوبر 2003م / شعبان 1424هـ ،14-16 .
- مركـز الخليـج للدراسـات الاستراتيجيـة (2006) سيـدات الأعمال العـرب.. نواة لتكتل اقتصادي عربي ، بوابة المرأة. تصفح في
- الغرفـة التجارية والصناعية بالرياض ، مرجع سابق ، ص58.
- سلامة ، أحمـد محمد (1431هـ)، المشاريع الصغيرة في المملكة ودورها في الحد من مشكلة البطالـة ،كلية العلـوم الإدارية والمالية ، جامعة الملك خالد ،أبها ، المملكة العربية السعودية .
- دليل الفرص الاستثمارية لسيـدات الأعمال ، الغرفـة التجاريـة الصناعية- الفـرع النسائي (2007م) تم التصفـح في 1428/3/16هـ Available on Line at: . http:// www.riyadhchamber.com/fursahw.php
- العرفج ،عبد المحسن حسين والسهلاوي ، خالد عبـد العزيز (1426هـ 2006-م) . المنشآت الصغـيرة والمتوسطـة وإعـادة ابتـكار المعايير المستخدمـة في اختيـار الفرص الاستثمارية : دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية. مجلـة دراسـات الخليـج والجزيـرة العربية،ع (120) ،س(32) ، ص253.

- أميرة أحمد بالخيور ، الاستفادة من دراسة الاقتصاد المنزلي في إنشائية الصناعات الصغيرة لزيادة دخل الأسرة ، الندوة الثانية للاقتصاد المنزلي المنعقدة في جامعة الملك عبد العزيز 20-22شعبان 1425هـ / 4-6أكتوبر 2004م .
- الحسيني محمد صابر الخبير ، المقومات والمشكلات والمقترحات الإرشادية لدى المرأة الريفية والحضرية لتنمية المشروعات المنزلية متناهية الصغر في محافظة المنيا ، الندوة الثانية للاقتصاد المنزلي المنعقدة في جامعة الملك عبد العزيز 20-22شعبان 1425هـ / 4-6أكتوبر 2004م .
- الدخيل ، إلهام منصور ،(2004 م) . دراسة الواقع واقتراح نموذج إصلاحي لعمل المرأة في السعودية قواعد وأنظمة عمل المرأة . إدارة الموارد البشرية ،جامعة الملك سعود
- الغرفة التجارية الصناعية بالرياض ، المنشآت الصغيرة محركات أساسية لنمو اقتصادي منشود ، منتدى الرياض الاقتصادي نحو تنمية اقتصادية مستدامة ، 2003م / 1424هـ
- الزياني ، مساعد ، محافظ مؤسسة النقد السعودي: قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة يسجل نموا سنويا بـ 16٪ ، مجلة الشرق الأوسط 2010م/1431هـ
- الهيئة العامة للاستثمار في المملكة العربية السعودية، " معوقات الاستثمارات النسائية في المملكة العربية السعودية "، ربيع الأول 1424هـ - 2003م، ص 50.
- زياد اليحيى ، أوجه الدعم الحكومي للصناعات بالمملكة العربية السعودية، وزارة الصناعة والكهرباء – الرياض ، في الاجتماع الثالث للجنة التنسيق لمراكز البحوث الصناعية في الدول العربية من 19-21مارس/آذار 2001م. Available on Line at: http://www.arifonet.org.ma/data/research/rapport3.htm
- د. ن باحث ، دور مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، الملتقي الثالث للمنشات الصغيرة والمتوسطة الدمام - المملكة العربية السعودية(24-26 شوال 1426هـ) .
- رامس ، دان ، ترجمة :محمد أمين ، وشويكار زكي(2004م) . أفضل 101مشروع يدار من المنزل ،ط(1) ، مدينة نصر – القاهرة ، مجموعة النيل العربية .
- وزارة المالية والاقتصاد الوطني (1419هـ) ، دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية " ، ورقة عمل أعدت لندوة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وطرق تمويلها ، الرياض ، وزارة المالية والاقتصاد الوطني .
- دور مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق.
- - وزارة المالية والاقتصاد الوطني (1419هـ)، مرجع سابق .
- دليل الفرص الاستثمارية لسيدات الأعمال ، الغرفة التجارية الصناعية- الفرع النسائي (2007) تم التصفح في 1428/3/16هـ http://www.riyadhchamber.com/fursahw.php available on Line at:
- دور مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق .
- العرفج ، والسهلاوي ، (1426هـ 2006-م) ، مرجع سابق ، ص253.
- المرجع السابق ، ص266.
- مجلة الأيام البحرينية ، 20 نيسان/إبريل 2005.

- رسالة من الأمين العام بمناسبة اليوم الدولي للمرأة ،8 آذار/مارس2011 http:// www.un.org/arabic/sg/messages/2011/womensday.shtml : Available on Line at
- التقرير الختامي عن الدورة المستأنفة للاجتماع الثالث للجنة التحضيرية ،القمة العالمية لمجتمع المعلومات ، جنيف، 14-10 نوفمبر و6-5 و9 ديسمبر 2003 ، الوثيقة WSIS/PC-3/DOC/15-A ، 27 أبريل 2004 Available on Line at : www. . itu.int/dms___pub/itu-s/.../S03-WSISPC3-DOC-0015!!MSW-A.doc
- جسد الثقافة ، المنتديات العامة ، الإدارة والأعمال ، حوارات مع رجال الأعمال والثقافة ،2009 م .
- http://aljsad.net/showthread.php?t=137489 :Available on Line at
- وزارة العمل (1425هـ) وكالة التخطيط والتطوير، استراتيجية التوظيف السعودية – التقرير الرابع (السياسات والغايات وآليات التنفيذ ، مركز جوثا الاستشاري للمعلوماتية – الرياض .
- بوابة المرأة (2005) ، سيدات أعمال سعوديات: نرغب في التغيير والمواجهة ،
- نورة عبد الله أبا الخيل، " مجالات الاستثمار المتاحة أمام المرأة السعودية في المشروعات الصغيرة بمدينة الرياض "، دراسة ميدانية، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، مركز البحوث، الرياض، 1413هـ / 1993م.
- منيره ناهض الناهض وهتون أجواد الفاسي، " ورشة العمل النسائية : تقرير الورشة التحضيرية لمنتدى الرياض الاقتصادي "، اللجنة النسائية، المنعقدة يوم السبت 24 محرم1424هـ الموافق 29 مارس 2003م.
- مركز البحوث والدراسات بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض، " دراسة عن توظيف المرأة السعودية في القطاع الخاص "، الرياض، 1418هـ.
- مركز البحوث والدراسات بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض، "السعودة وفرص العمل"، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الخامس لرجال الأعمال السعوديين، الرياض 28 – 30 رجب 1420هـ الموافق 6-8 نوفمبر 1999م، ص 11.
- تماضر حسون وعائشة المانع، " فرص عمل المرأة في القطاع الخاص – المجالات الصناعية والتجارية والخدمية في مدينة الرياض "، مركز الخليجية للدراسات والاستشارات، الرياض ، 1410هـ.
- العرفج والسهلاوي ، (1426هـ 2006-م). مرجع سابق ،ص 255-257.
- الحمادي ، فهد محمد ، غرفة الرياض تدعو المنشآت إلى التواصل مع الوحدة الاستشارية ، جريدة الاقتصادية ، الثلاثاء ، 1427/12/20هـ ، ص5 .
- بوابة المرأة (2005) ، سيدات أعمال سعوديات: نرغب في التغيير والمواجهة ،
- الفكي ، عبد العزيز (2006/10/4) ، المنشآت السعودية الصغيرة والمتوسطة : تواجه متطلبات منظمة التجارة العالمية ، مجلة المجلة الالكترونية .
- الحسني ، فهد ، الانتهاء من تأهيل 18500فتاة لتوظيفهن في القطاع الخاص والمدن الصناعية الجديدة ، جريدة المدينة ، الأحد جمادي الأولى الموافق 10 يونيو 2007م ، ع16118، س73، ص3.

- اليـوم الإلكـتروني – الاقتصـاد السعـودي، 307 مليـار ريـال قدمتهـا المؤسسـات التمويليـة في المملكـة للمواطنـين ، الاثنـين 1427/11/13هـ الموافـق 2006/12/4م، ع(12225) سـ(40).http://www alyaum.com/issue/page.php?ln=12225&p14:Available on Line at
- باعجاجة ، سالم سعيـد ، مجهر اقتصادي – هيئـة المنشـآت الصغيرة والمتوسطـة ، جريدة عكاظ ،ع 3492 ، 1432/2/4اه:Available on Line at http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110108/Con20110108393444.htm
- العساف ،صالح ، ، 1421هـ
- سلامة ، أحمـد محمد (1431هـ)، المشاريع الصغيرة في المملكة ودورها في الحد من مشكلة البطالـة ،كلية العلـوم الإدارية والمالية ، جامعة الملك خالد ،أبها ، المملكة العربية السعودية .
- الدخيـل ، إلهام منصور ،(2004 م) . دراسة الواقـع واقتراح نموذج إصلاحي لعمل المرأة في السعوديـة قواعد وأنظمـة عمل المـرأة . إدارة الموارد البشرية ،جامعة الملك سعود
- الهيئـة العامـة للاستثمـار في المملكـة العربية السعوديـة، " معوقـات الاستثمـارات النسائية في المملكـة العربيـة السعوديـة "، ربيـع الأول 1424هـ - 2003م، ص 50.
- أميرة أحمـد بالخيور ، الاستفـادة من دراسة الاقتصـاد المنـزلي في إنشائيـة الصناعـات الصغيرة لزيادة دخل الأسـرة ، الندوة الثانية للاقتصاد المنزلي المنعقدة في جامعة الملك عبد العزيـز 20-22شعبان 1425هـ / 4-6أكتوبر 2004م .
- الحسينـي محمـد صابـر الخبـير ، المقومـات والمشـكلات والمقترحات الإرشاديـة لدى المرأة الريفية والحضريـة لتنمية المشروعات المنزلية متناهيـة الصغـر في محافظـة المنيـا ، الندوة الثانيـة للاقتصاد المنزلي المنعقـدة في جامعة الملك عبـد العزيز 20-22شعبـان 1425هـ / 4-6أكتوبر 2004م .

- Women Deliver Conference, 2010. Available on Line at: http://www.womendeliver.org/
- The Women SME Association, 2011, womensmeassociation.com http://www.womensmeassociation.com/ Available on Line at: The First , 350 Victoria Street, Toronto, Ontario, Canada M5B 2K3,2011
- Generation Project . Available on Line at: و Ryerson University
- Sylvia Ann Hewlettand Ripa Rashid, The Battlefor Famale Talent in Emerging Markets, Center for Work - Life Policy , 2010 . Available on Line at: www.worklifepolicy.org/index.php/action/PurchasePage/item/314
- Advancing Women in the Global Marketplace New York, 5-6March 2009. August ,2010
- Available on Line at: http://www.unglobalcompact.org/docs/news_events/Bulletin/AdvanceWomen_Report.pdf
- The Global Gender Gap Report, 2009 . Available on Line at: http://ww.weforum.org/pdf/gendergap/corporate2010.pdf
- International Museum of Women,2009. Available on Line at: http://www.imow.org/economica/stories/viewStory?storyId=3662
- Available on Line at:http://www.doingbusiness.org/documents/Women_in_Africa.
- Small Business Telecom Opportunities in the Women – and Minority –

Owned Small Business Marketplace, Available on Line at: http://www.insight-corp.com/reports/wmsmall.asp

- Ryerson PolytechnicUniversity,1997 . Available on Line at: http://www.conahec.org/English/unrstndg.htm
- Fernandez . G ;Bertha . A & Barbara .S ,Teaming up :Higher Education – Business Partnership and Alliances in North America .Understanding the difference series . Working Paper no 7, paper prepared for the North American Educational Leadership Seminar ,"Business and Higher Education in North American :Creating New Alliances". November 3-7,1997 Guanajuato, Mexico. Available on Line at: http://www.conahec.org/English/unrstndg.htm .
- Sylvia Ann Hewlettand Ripa Rashid, The Battlefor Famale Talent in Emerging Markets, Center for Work - Life Policy , 2010 . Available on Line at: www.worklifepolicy.org/index.php/action/PurchasePage/item/314
- Sylvia Ann Hewlettand Ripa Rashid, The Battlefor Famale Talent in Emerging Markets, Center for Work - Life Policy , 2010 . Available on Line at: www.worklifepolicy.org/index.php/action/PurchasePage/item/314
- Advancing Women in the Global Marketplace New York, 5-6March 2009. August ,2010
- Available on Line at: http://www.unglobalcompact.org/docs/news_events/Bulletin/AdvanceWomen_Report.pdf
- The Women SME Association, 2011, womensmeassociation.com
- http://www.womensmeassociation.com/ Available on Line at:
- The First , 350 Victoria Street, Toronto, Ontario, Canada M5B 2K3,2011 Generation Project . Available on Line at: Ryerson University.